

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia

P. O. Box 3243

Telephone: 0115517 700

Fax: 0115517844

Website: www.Africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين

الدورة العادية الثانية والعشرون

ملايو، غينيا الاستوائية، 23 - 24 يونيو 2011

PRC/RPT. (XXII)

التقرير

—

المحتويات

الصفحة	المضمون	العنوان
2	المقدمة	القسم الأول
6	بحث تقرير أنشطة المفوضية	القسم الثاني
9	بحث تقارير اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين	القسم الثالث
18	بحث مشروع ميزانية السنة المالية 2012	القسم الرابع
19	بحث توصيات لجنة الممثلين الدائمين بشأن تقرير المفوضية حول تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن المجلس التنفيذي والمؤتمر	القسم الخامس
20	تقارير أخرى	القسم السادس
50	بحث تقارير اللجان الفرعية للمجلس التنفيذي	القسم السابع
50	بحث تقارير الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي	القسم الثامن
59	الانتخابات	القسم التاسع
60	بنود مقترحة من قبل الدول الأعضاء	القسم العاشر
70	ما يستجد من أعمال	القسم الحادي عشر
71	موعد ومكان انعقاد الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي	القسم الثاني عشر
71	اعتماد مقررات الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي	القسم الثالث عشر
71	بحث مشروعات مقررات وإعلانات الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر	القسم الرابع عشر
71	بحث مشروع جدول أعمال الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر	القسم الخامس عشر
71	المراسم الختامية	القسم السادس عشر

تقرير الدورة العادية الثانية والعشرين للجنة الممثلين الدائمين

القسم الأول:

أ) المقدمة:

- 1- عقدت الدورة العادية الثانية والعشرون للجنة الممثلين الدائمين في الفترة من 23 إلى 25 يونيو 2011 في ملايو، غينيا الاستوائية، برئاسة سعادة الدكتور روبن مايي نسو مانج سفير جمهورية غينيا الاستوائية لدى إثيوبيا ورئيس لجنة الممثلين الدائمين.
- 2- بيد أنه وفقاً للممارسة المعتادة، عقدت لجنة الممثلين الدائمين قبل ذلك اجتماعات تحضيرية من 6 إلى 16 يونيو 2011 بأديس أبابا قامت خلالها بما يلي:
 - 1) مراجعة برنامج عمل الاجتماعات التحضيرية.
 - 2) مراجعة وتحديث مشاريع جداول أعمال الدورة العادية الثانية والعشرين للجنة الممثلين الدائمين والدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي والدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر (23 يونيو إلى 1 يوليو 2011) والبرنامج المؤقت للأحداث (13 يونيو إلى 2 يوليو 2011)، ملايو، غينيا الاستوائية.
 - 3) كذلك بحث وثائق عمل عديدة حول البنود المقترح بحثها خلال الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي والمؤتمر إلى جانب مشاريع المقررات ذات الصلة وفقاً للقاعدة 1.4 (ج) من قواعد إجراءات لجنة الممثلين الدائمين.
- 3- خلال الاجتماعات التحضيرية قام رئيس لجنة الممثلين الدائمين بوصفه ممثل البلد المضيف للقة القادمة في ملايو بتقديم إحاطة منتظمة إلى لجنة الممثلين الدائمين بشأن وضع التحضيرات اللوجستية للقة كما طمأن اللجنة بأن جميع الشواغل اللوجستية ستتم معالجتها وأن جميع الوفود ستحظى بالاهتمام اللائق.

(ب) مراسم الافتتاح:

1 (كلمة سعادة الدكتور روبن مايي نسو مانج سفير جمهورية غينيا الاستوائية

لدى إثيوبيا ورئيس لجنة الممثلين الدائمين:

4- في كلمته الافتتاحية، أشاد رئيس لجنة الممثلين الدائمين باللجنة لما أنجزته من عمل وما أبدته من التزام وتعاون خلال المرحلة التحضيرية للدورة العادية الثانية والعشرين. ولاحظ أن نسبة 70% من العمل قد أنجزت في أديس أبابا ورحب بأعضاء الوفود في ملابو.

2 (كلمة الدكتور جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي:

5- من جانبه، أعرب رئيس المفوضية عن امتنانه لحكومة وشعب غينيا الاستوائية للحفاوة البالغة وكرم الضيافة والتسهيلات الممتازة التي تم توفيرها لمختلف الوفود. وشدد على أهمية نتائج الخلوة المشتركة بين لجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنعقدة في نازريت من 31 مارس إلى 2 أبريل 2011 ولا سيما تحسين أساليب العمل وعلاقات العمل بين كل من الجهازين.

6- وأعرب عن أسفه على عدم اعتماد مشروع الميزانية خلال هذه الدورة جراء بعض التأخر في تحضير الوثائق ذات الصلة. كما تأسف على أنه بخلاف الميزانية السابقة، كان قد تم إجراء المناقشات حول مشروع ميزانية 2012 في غياب بعض أعضاء المفوضية بشكل ما كان من الممكن تجنبه. وأشاد باللجنة الفرعية للهيكل على قبولها الهيكل المنقح للمفوضية بحيث إن هذا الأمر سيسهل تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2009-2012.

7- أوضح أن مختلف التحديات التي تواجه القارة قد وضعت مسؤوليات كبيرة على كاهل كل من لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية. كما شدد على ضرورة استمرار الاتحاد الأفريقي في التحدث بصوت واحد. وأعرب عن التفاؤل بأن التحديات التي يواجهها

الاتحاد الإفريقي يمكن التغلب عليها جماعيا. كما اغتتم الفرصة للإشادة بلجنة الممثلين الدائمين لما أنجزته من عمل في أديس أبابا. وأقر بالدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء والأجهزة الأخرى فضلا عن الشركاء. واختتم كلمته معربا عن تمنياته بالنجاح لمداولات اللجنة.

3 (كلمة معالي السيد باستور ميشا اندو بيلي، وزير خارجية جمهورية غينيا الاستوائية:

- 8- نيابة عن حكومة وشعب غينيا الإستوائية، رحب وزير بجميع المشاركين في ملابو وقال إنه من دواعي الشعور بالاعتزاز والسرور استضافة قمة الاتحاد الإفريقي للمرة الأولى في تاريخ هذا البلد. وأعرب عن أمله في أن ملابو سوف توفر أرضية غصبة لاتخاذ مقررات هامة تستفيد منها الشعوب الإفريقي.
- 9- وتوجه بالشكر إلى جميع الوفود التي شاركت في هذه المداولات، كما أشاد بلجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الإفريقي لماقامتا به من عمل تحضيرى في أديس أبابا وأكد أن حكومة غينيا الاستوائية من جانبها لم تتخذ أي جهد لضمان اتخاذ كل الإجراءات من أجل نجاح القمة. كما أكد مجددا رؤية غينيا الاستوائية حسب إعلانها الرئيس أوبيانج إنجيما مباساجو عند تسلمه للرئاسة في يناير 2011.
- 10- ركز على أهمية الموارد المالية في تحقيق أهداف الاتحاد ولهذا الغرض دعت الضرورة إلى تأمين مصادر تمويل بديلة. وتطلع إلى لجنة الممثلين الدائمين كصاحبة مبادرة لإجراء حوار ناجح، كما تمنى لجميع الوفود مداولات مثمرة. وعلى ذلك، أعلن افتتاح الدورة العادية الثانية والعشرين للجنة الممثلين الدائمين.

ج (الحضور:

- 11- حضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينافاسو، بروندي، الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو،

كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، إرتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ساوتومي وبرنسيب، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

(د) اعتماد جدول الأعمال:

12- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين جدول الأعمال التالي:

- (1) الافتتاح.
- (2) بحث تقارير اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين.
 - (أ) تقرير اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، بما في ذلك مشروع الميزانية للسنة المالية 2011، حول:
 - (أ) مشروع ميزانية السنة المالية 2012.
 - (ب) مراجعة مقررات لجنة الممثلين الدائمين/المجلس التنفيذي بشأن بيع مبنى الاتحاد الأفريقي في نيويورك.
 - (ج) اقتراح تأجير/بيع مبنى الاتحاد الأفريقي في بروكسل.
 - (ب) تقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف.
 - (ج) تقرير اللجنة الفرعية للهيكل.
 - (د) تقرير اللجنة الفرعية للبرامج والمؤتمرات.
 - (هـ) تقرير اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا.
 - (و) تقرير اللجنة الفرعية للمساهمات.
 - (ز) تقرير اللجنة الفرعية للتجارة والمسائل الاقتصادية.

ح) تقرير اللجنة الفرعية للنبياد.

3) بحث وثائق العمل ومشاريع المقررات في إطار التحضير للدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي، ملابو، غينيا الاستوائية من 26 إلى 28 يونيو 2011.

4) ما يستجد من أعمال.

هـ) تنظيم العمل:

13- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 10:00 – 13:00

الفترة المسائية: 15:00 – 18:00

القسم الثاني: بحث تقرير أنشطة المفوضية – الوثيقة (XIX) EX.CL/656:

14- قدم التقرير نائب رئيس المفوضية الذي أوضح أن أنشطة المفوضية، خلال الفترة قيد الدراسة، استلهمت بالخطة الإستراتيجية 2009-2012 التي اعتمدها المؤتمر في يوليو 2009. كما شدد على أن الأنشطة تم القيام بها في إطار دعائم الخطة الأربع، وتحديدًا، السلم والأمن؛ التكامل، التنمية والتعاون؛ القيم المشتركة؛ تعزيز المؤسسات.

15- ألمح نائب رئيس المفوضية كذلك بأن أن المفوضية انتقلت من أداء قائم على الأنشطة إلى أداء قائم على النتائج، مؤكداً أن تحقيق الأهداف المحددة يتطلب الدعم الكامل من الدول الأعضاء في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج. واختتم بإبراز الإنجازات التي تحققت في مجال تقديم الخدمات بعد الشروع، في بداية عام 2011، في تنفيذ إصلاحات ومبادرات وأدوات جديدة ترمي كلها إلى زيادة قدرات المفوضية وفعاليتها وكفاءتها، وكذلك إلى إدخال التحسينات على التنظيم الإداري والمالي العام.

16- في ختام عرضه، تم إبداء التعليقات والملاحظات التالية:

- (1) أشيد بالمفوضية لنوعية التقرير الشامل؛
- (2) ينبغي أن يكون التقرير متنسقا وديناميا ومستكملا بحيث يتضمن الفعاليات التي جرت قبل الفترة قيد الدراسة بكثير؛
- (3) ينبغي أن تولي المفوضية للمسائل الإنمائية قدر ما توليه من العناية لمسائل السلم والأمن، نظرا لتحسن وضع الأمن والسلم في القارة؛
- (4) ينبغي أن تُطلع المفوضية الدول الأعضاء على نتائج الدراسة المقارنة التي تم إجراؤها حول الآليات الانتخابية المعنية بمعالجة الشكاوى والمنازعات الانتخابية، وأن ترفع كذلك تقارير إلى الدول الأعضاء، في أسرع وقت ممكن، عن أنشطة مراقبة الانتخابات؛
- (5) تدعو الحاجة إلى بذل جهود منسقة وتعبئة الموارد لمشروع الجدار الأخضر الكبير؛
- (6) ينبغي حفز الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء سعيا لبلوغ الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائيين، وكذلك تحقيق عمالة الشباب في نفس الوقت؛
- (7) ينبغي أن تستكمل المفوضية، في وقت مبكر، العمل المتعلق بمصادر التمويل البديلة لتمكين المفوضية من تنفيذ التفويض المسند إليها بفعالية؛
- (8) استفسر البعض عن طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار قانون النمو والفرص لأفريقيا.

17- ردا على ذلك، قدم رئيس المفوضية ونائب رئيس المفوضية التوضيحات التالية التي كملها أعضاء آخرون من المفوضية:

- (1) ستبذل المفوضية الجهد لتحديث تقرير الأنشطة وتوحيده مع مراعاة البيئة الدينامية. غير أنه ينبغي الالتزام بالأطر الزمنية المطلوبة لاستكمال وإصدار وترجمة التقرير.
- (2) لا تزال الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن تشكل انشغال بالنسبة للاتحاد لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة في القارة.

- (3) تم استكمال الدراسة حول الآليات الانتخابية لتسوية النزاعات المرتبطة بالانتخابات في إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والعمل لا يزال جاريا في الأقاليم الأخرى.
- (4) نتائج مراقبة ورصد الانتخابات في السنغال متوفرة وسيتم إرسالها إلى جمهورية السنغال بعد القمة.
- (5) لا تزال الجهود جارية لضمان وضع نهج منسق لحشد الموارد المالية لمشروع الحائط الأخضر الكبير وكذلك لتعزيز الإنتاجية الزراعية بغية تحسين عمالة الشباب.
- (6) سيبدأ الفريق الذي تم إنشاؤه العمل مع الدول الأعضاء حول المصادر البديلة لتمويل عمل الاتحاد الأفريقي في يوليو 2011 وستقدم نتائج المشاورات التي سيجريها إلى الأجهزة التنفيذية للاتحاد خلال قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2012.
- (7) يعتبر قانون النمو والفرص في أفريقيا ترتيبا أحادي الجانب بادرت به الولايات المتحدة بهدف تعزيز التجارة ويمكن أن يتحول إلى شراكة حقيقية.

- 18- في الختام، أجازت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:
- (1) الإحاطة علما بالتقرير الشامل لرئيس المفوضية عن الأنشطة التي تم القيام بها منذ القمة الماضية المنعقدة في يناير 2011.
 - (2) طلب انتقال المفوضية، ابتداء من يناير 2012، من إصدار تقرير عن الأنشطة كل ستة أشهر إلى تقرير سنوي يركز أكثر على المسائل الإستراتيجية بصورة تحليلية وشاملة وقائمة على الإجراءات والنتائج وليس على الأنشطة. غير أنه وفي كل قمة، يجب أن يقدم رئيس المفوضية تقريرا تنفيذيا.

- (3) دعم مشروع المقرر المقدم عند قيام لجنة الممثلين الدائمين ببحث تقرير المؤتمر المشترك بين الاتحاد الأفريقي/لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية.
- (4) طلب القيام بمناقشة مستفيضة لتقرير فريق الشخصيات البارزة عن المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي خلال القمة القادمة في يناير 2012.
- (5) نظرا لأهمية تقرير رئيس المفوضية، يجب منح لجنة الممثلين الدائمين وقتا كافيا لبحثه على نحو مناسب وتقديم تقرير سنوي عنه في الوقت المحدد في المستقبل.

القسم الثالث: بحث تقارير اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين:

ألف (تقرير اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، بما في ذلك

مشروع ميزانية السنة المالية 2011، الوثيقة، EX.CL/655 (XIX).i:

- 19- قدم التقرير سعادة السيد كويسي كوارتي، سفير جمهورية غانا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية.
- 20- بعد العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والتوصيات التالية:
 - (1) كما أوصت به اللجنة الفرعية، ينبغي تأجيل بحث مشروع ميزانية 2012 إلى ما بعد قمة ملابو وعقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي في سبتمبر 2011.
 - (2) ينبغي توضيح الآثار القانونية لتأجيل بحث الميزانية في ضوء مقرر المجلس بشأن تغيير دورة الميزانية.
 - (3) ينبغي تحديد الموارد المالية لعقد الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي نظرا لأن ذلك لم يكن مقررا في ميزانية 2011.
 - (4) ينبغي تعديل التقرير ليعكس مشاركة الدول الأعضاء التالية في اجتماع اللجنة الفرعية: الجزائر، موزمبيق، ناميبيا، النيجير، نيجيريا، رواندا، سيراليون، سوازيلاند، تونس، وأوغندا.

- 21- في الختام، أجازت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:
- (1) الإحاطة علما بتقرير اللجنة الفرعية وإجازة توصياتها.
 - (2) التوصية بعقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي في سبتمبر 2011 لبحث مشروع ميزانية 2012.
 - (3) مناقشة المؤتمر تفويض سلطة اعتماد ميزانية 2012 نيابة عنه للمجلس التنفيذي.

(باء) **تقرير اللجنة الفرعية للهيكل - الوثيقة EX.CL/655(XIX)ii:**

- 22- قدم التقرير رئيس اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل سعادة السيد بيار جوست مونزيكا انتسيكا، سفير جمهورية الكونغو.
- 23- إثر هذا العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية وطلبوا إيضاحات بشأنها:
- (1) ضرورة الاعتراف بالحاجة الملحة إلى استكمال الهيكل المقترح لأمانة النيباد.
 - (2) ضرورة تعزيز إدارة الشراكات وذلك بإنشاء هيكل إداري وظيفي في المفوضية على الفور.
 - (3) تقديم الهيكل المقترح كما اعتمده اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين إلى المجلس التنفيذي للبحث.
 - (4) تخصيص الموارد لقسم تنسيق وإدارة شراكات الاتحاد الأفريقي يرأسه موظف بدرجة م 5.
 - (5) تخفيض عدد الوظائف بدرجة م 3 إلى ثلاثة وظائف وذلك بالدمج بين اثنتين من الشعب المقترحة والاحتفاظ بموظفين اثنين فقط بدرجة م 2 في القسم.
- 24- ردا على هذه الاهتمامات المثارة، قدمت المفوضية الإيضاحات التالية:

اعتمدت اللجنة الفرعية للهيكل للجنة الممثلين الدائمين الهيكل التنظيمي لوحدة التعاون والتنسيق والإدارة المتعددة الأطراف. وعليه، يتعين على لجنة الممثلين الدائمين بحث إمكانية تقديمه إلى المجلس التنفيذي للبحث والاعتماد.

25- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) اعتماد تقرير اللجنة الفرعية.
- (2) الإحاطة علماً بالتوصيات الواردة فيه.
- (3) طلب مواصلة اللجنة الفرعية للهيكل عملها الرامي إلى استكمال بحث الإصلاحات المقترحة لهياكل المفوضية وأجهزة الاتحاد الأخرى والقيام على جناح السرعة بتقديم تقرير شامل للبحث من قبل لجنة الممثلين الدائمين.
- (4) في إطار تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي الصادر في كمبالا بشأن وحدة تنسيق الشراكات الإستراتيجية، القيام بإجازة توصيات اللجنة الفرعية حول هيكل هذه الوحدة لبحثه واعتماده من قبل المجلس التنفيذي مع خطة لإنشاء هذا القسم بشكل تدريجي خلال فترة مدتها ثلاثة سنوات ابتداءً من يناير 2012.

(جيم) تقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، الوثيقة EX.CL/655(XIX)iii

26- قدم التقرير سعادة السيد مونتشو فيرديناند سفير جمهورية بنين بصفته مقرر اللجنة الفرعية.

27- عقب العرض، تم إبداء التعليقات والملاحظات التالية والاستفسارات:

- (1) ينبغي التنويه باللجنة الفرعية لنوعية التقرير وتوصياته، وللعمل على نحو وثيق مع المفوضية في تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تدخل في إطار الشراكات الإستراتيجية لأفريقيا؛
- (2) ينبغي أن تُعدَّ المفوضية آلية متابعة منتدى أفريقيا - الهند، وتقديمها إلى اللجنة الفرعية لاعتمادها؛

- (3) ضرورة مشاركة الدول الأعضاء مشاركة كاملة في برنامج المنح الدراسية الهندية لطلاب الدراسات العليا الأفريقيين في مجال الزراعة؛
- (4) لماذا لم يُلحق بالتقرير الهيكل الذي أوصت به اللجنة الفرعية لوحدة تنسيق وإدارة الشراكة المقترح إنشاؤها؛
- (5) لماذا سُحب من جدول الأعمال، على نحو متكرر، بندان، هما: المراجعة الشاملة للشراكات الإستراتيجية لأفريقيا والمكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي.

28- ردا على ذلك، قدم ممثل اللجنة الفرعية والمفوضية التوضيحات التالية:

- (1) يعتبر إنشاء آلية متابعة فعالة لتنفيذ مشاريع وأنشطة شراكة أفريقيا - الهند ضرورة حتمية. وستعمل المفوضية على تحقيق ذلك بتعاون وثيق مع اللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين؛
- (2) لجميع الدول الأعضاء أدوار تضطلع بها في إدارة برنامج المنح الدراسية الهندية، وستضمن المفوضية تزويد الدول الأعضاء بجميع المعلومات؛
- (3) ستقدم اللجنة الفرعية للهيكل إلى لجنة الممثلين الدائمين الهيكل المتفق عليه مع اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف؛
- (4) يتم استكمال الدراسات حول المراجعة الشاملة للشراكات الإستراتيجية لأفريقيا والمكاتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي، وينبغي أن تكون جاهزة لتبحثها لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي في يناير 2012.

29- في الختام، أجازت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإعراب عن تقديرها للجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف؛
- (2) اعتماد التقرير والتوصيات الواردة فيها؛
- (3) الترحيب بنتائج قمة منتدى أفريقيا - الهند الثانية وطلب ضمان المفوضية تنفيذها الفعال بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء.

دال) تقرير اللجنة الفرعية للبرامج والمؤتمرات:

30- قدمت رئيسة اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج معالي الدكتورة مونيكا جوما عرضاً إلى لجنة الممثلين الدائمين لاحظت فيه أن اللجنة الفرعية، رغم بعض التقدم الذي أحرزته، لم تتمكن من استكمال واعتماد تقريرها في الوقت المحدد نظراً للتأخر الناتج عن عدم امتثال أغلبية إدارات المفوضية لتقديم المعلومات الضرورية لتوجيه المناقشات حول جدول الاجتماعات المقترح لعام 2012. وإذ أوصت باتخاذ التدابير الضرورية واستخلاص الدروس من هذا التأخر بهدف منع مثل هذا التكرار، التمتست التوجيه من اللجنة نظراً لأن عمل اللجنة يشكل أساس عمل اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية.

31- بعد مناقشات مستفيضة، قررت لجنة الممثلين الدائمين ما يلي:

- (1) في ظل عدم تقديم كافة المعلومات الضرورية، لم تتمكن اللجنة الفرعية من استكمال عملها قبل قمة ملابو؛
- (2) كفلت لجنة الممثلين الدائمين أيضاً رئيسها بالاجتماع مع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لتوضيح الوضع والتماس إيضاحات حول آثار عدم امتثال بعض الإدارات، مما أضرَّ عمل لجنة الممثلين الدائمين مع ما يترتب عليه من آثار بعيدة المدى.
- (3) أن تعاود اللجنة الفرعية الاجتماع بعد قمة ملابو لاستكمال عملها واعتماد تقريرها.

32- لم تتمكن لجنة الممثلين الدائمين بالتالي من بحث تقرير اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج.

هاء) تقرير اللجنة الفرعية للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا:

33- عرض التقرير سعادة السيد مول كاتيندي سفير جمهورية أوغندا، بصفته مقرر اللجنة الفرعية.

34- أعقب العرض مناقشات حول النقاط التالية:

- (1) ينتمي اللاجئون والنازحون إلى فئتين مختلفتين من حيث المصطلح ومن الناحية القانونية. ويعد الاختلاف من حيث المصطلح أساسياً في سياق البحث عن حلول لا بد أن تأخذ في الحسبان خصائص كل فئة.
- (2) لم يأخذ التقرير في الحسبان وضع النازحين لأسباب أخرى غير الحرب (الكوارث الطبيعية، الفيضانات...).
- (3) يمكن تفسير التباطؤ الذي لوحظ في المصادقة على اتفاقية كمبالا حول اللاجئين والنازحين داخلياً بتنوع إجراءات المصادقة السارية في الدول الأعضاء.
- (4) لا يوجد تحديد كاف لواجبات اللاجئين تجاه الدول التي تستضيفهم.
- (5) لم يعد هناك وجود للجائزة التي كانت تمنح في الماضي للدول التي تستضيف لاجئين اعترافاً بتضحياتها.
- (6) من المهم الأخذ في الحسبان العبء الذي تتحمله الدول المضيفة التي تكون هي أيضاً، في أغلب الأحيان، ضحية لظاهرة الفقر.
- (7) يجب النظر في مسألة إدماج اللاجئين في الدول التي تستضيفهم وفق نهج قائم على معايير متباينة تعكس تنوع الأوضاع الخاصة.
- (8) يجب أن تظل مسألة تحديد الأسباب الجذرية لظاهرة اللاجئين شاغلاً دائماً.

35- قدم المقرر التوضيحات التالية:

- (1) إن اتفاقية كمبالا حول حماية ومساعدة النازحين داخلياً تتضمن بالفعل كل الاختلافات في المصطلحات فيما يتعلق بفئات اللاجئين و/أو النازحين.
- (2) إن النهج الشامل لتناول مسألة اللاجئين والنازحين هو وحده الذي يكفل إمكانية التوصل إلى حل لمشكلة العبء الذي يقع على كاهل الدول المستضيفة.
- (3) من المهم التوصل إلى صيغة لمكافأة الدول المستضيفة في حالة تعذر استعادة جائزة أفضل دولة مستضيفة.
- (4) بالنسبة للدول الأعضاء التي تطبق بالفعل أحكام اتفاقية كمبالا وإن لم تتلق بعد عدداً كافياً من التصديقات، فإنه يتعين تشجيعها على مواصلة السير على هذا الدرب.

36- وفي الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يحيط علماً بالتقرير.
- (2) أن يعرب عن تقديره للجنة الفرعية على ما تم إنجازه من عمل جيد، بما في ذلك البعثات التي أوفدتها إلى كل من ليبيريا وسيراليون وزيمبابوي.
- (3) أن يعرب أيضاً عن امتنانه لبلدان، مثل سيراليون وتنزانيا، أعدت برامج إدماج لصالح اللاجئين وأن يشجع دولاً أعضاء أخرى على أن تحذو حذوها.
- (4) أن يجدد نداءه إلى جميع الدول الأعضاء لحثها على التعجيل بالتوقيع والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول النازحين داخلياً وإضفاء الصبغة المحلية عليها وكذلك تنفيذ خطة عمل قمة كمبالا لعام 2009

حول اللاجئين والعائدين والنازحين في أفريقيا عندما تسمح الوسائل بذلك.

(5) أن يثدد على ضرورة التصدي بحزم للأسباب الجذرية لظاهرة اللاجئين والنازحين.

(6) زيادة الموارد البشرية والمالية للمفوضية حتى يتسنى لها أن تدير بشكل أفضل المسائل الإنسانية.

(7) أن يقترح إعادة تفعيل الجوائز التي تمنح للبلدان التي أحزت تقدماً واضحاً على مسار تعزيز برامج إدماج اللاجئين.

(واو) **تقرير اللجنة الفرعية للمساهمات، الوثيقة EX.CL/655 (XIX) vi:**

37- قدم التقرير رئيس اللجنة الفرعية للمساهمات، سعادة سفير جمهورية رواندا، السيد جوزيف انسينجيماانا.

38- بعد العرض، قدم أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات وأبدوا الملاحظات التالية:

- (1) أشادوا بالدول الأعضاء التي سددت مساهماتها المالية للسنة الحالية؛
- (2) حاجة المفوضية إلى تحديث الملحق الذي يتضمن مساهمات الدول الأعضاء نظراً لكون بعض البلدان التي أُفيد أنها لديها متأخرات قد سددت مساهماتها بالفعل.
- (3) حاجة المفوضية إلى إدراج طرق أفضل لجمع المساهمات من الدول الأعضاء.
- (4) لماذا تباطأ جمع الأموال من الشركاء.
- (5) ما هي الجهود التي تبذلها المفوضية لتصحيح المفهوم الذي مفاده أنه لا تتم المساءلة عن أموال الشركاء بصورة سليمة.
- (6) لماذا يرد اسم المغرب، (دولة غير عضو) في الملحق الخاص بوضع المساهمات.

(7) الحاجة إلى توضيح إضافي بشأن الملحق 3 الخاص بالمساهمات المستلمة في 2011.

39- ردا على هذه الملاحظات، قدم ممثل المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) قام المزيد من الدول الأعضاء بتسديد مساهماتها غير أن ذلك كان بعد استكمال تقرير اللجنة الفرعية للمساهمات وسيتم تحديث القائمة لتعكس هذا الوضع قبل بحث التقرير من قبل المجلس التنفيذي.
- (2) قامت المفوضية بتطوير إجراء المحاسبة الخاص بها لرفع تقارير عن استخدام أموال الشركاء حيث سيشجعهم ذلك على الوفاء بوعودهم حسبما تقتضيه الضرورة.
- (3) تعتبر المبالغ الضئيلة المشار إليها بالنسبة لبعض الدول الأعضاء عجزا ناجما عن تكاليف المعاملات وفروق أسعار الصرف.
- (4) يُعزى ذكر المغرب في بيان المساهمات أساسا إلى أغراض المحاسبة حتى يتم عكس المتأخرات التي لم تسدها وقت انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك.

40- في الختام، أجازت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علما بالتقرير عن المساهمات والتوصيات الواردة فيه.
- (2) تهنئة الدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها لسنة 2011 بالكامل أو سددت مقدما جزءا من مساهماتها في إطار سنة 2012.
- (3) تهنئة غينيا الاستوائية على تعهداتها بالمساهمة الطوعية في برنامج الاتحاد الأفريقي.
- (4) دعوة الدول الأعضاء التي لم تدفع مساهماتها بعد إلى القيام بذلك بغية التخفيف من العقوبات المالية التي يواجهها الاتحاد الأفريقي.

(5) تمديد الإعفاء المؤقت الممنوح لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

(6) الإبقاء على العقوبة المفروضة على البلدين التاليين:

• جمهورية أفريقيا الوسطى.

(7) الإعراب عن التقدير للشركاء الذين أوفوا بوعودهم ودعوة أولئك الذين لم

يسددوا مساهماتهم بعد إلى القيام بذلك.

(زاي) تقرير اللجنة الفرعية للتجارة والمسائل الاقتصادية:

41- تم تأجيل النظر في هذا البند.

(حاء) تقرير اللجنة الفرعية للنيباد، الوثيقة EX.CL/655 (XIX)viii:

42- قدم التقرير سفير الجمهورية الجزائرية بصفته رئيس اللجنة الفرعية.

43- بعد عرضه للتقرير، قدم المشاركون تعليقات وملاحظات كما طلبوا إيضاحات على النحو التالي:

1) كان الهدف من دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي تعزيز التكامل وتجنب الازدواجية ومن الضروري في هذا الصدد، بذل قصارى الجهد لتحقيق ذلك الهدف؛

2) يجب اتخاذ خطوات للامتثال للتوصية الواردة في الفقرة 64 من التقرير والتي تدعو وكالة تخطيط وتنسيق النيباد إلى تقديم وثيقة ملائمة ومستكملة إلى رؤساء الدول والحكومات لإفادتهم بالتقدم المحرز حتى الآن؛

3) لا ينبغي أن يقتصر دور وكالة تخطيط وتنسيق النيباد على التنفيذ بل يجب أن تضطلع بمهمة التخطيط كذلك ؛

4) أكدت اللجنة الفرعية للنيباد على الحاجة إلى تقديم الهيكل التنظيمي المقترح الخاص بوكالة تخطيط وتنسيق النيباد إلى اللجنة الفرعية للهيكل التابعة للجنة

الممثلين الدائمين لغرض الدراسة قبل قمة ملابو. وطلبت كذلك معلومات حول ما إذا كان قد تم فعل ذلك أم لا؛

(5) تحتاج وكالة تخطيط وتنسيق النيباد إلى هيكل مناسب يضمن الفعالية والكفاءة في الاضطلاع بهذا التفويض.

44- في رده، قدّم رئيس اللجنة الفرعية إيضاحات على النحو التالي:

- (1) اتخذ رؤساء الدول والحكومات مقررًا واضحًا جدًا بشأن دور وكالة تخطيط وتنسيق النيباد تجاه الأجهزة الأخرى للاتحاد. وعليه، لا يوجد أي غموض بخصوص المسؤوليات المنوطة بوكالة تخطيط وتنسيق النيباد ؛
- (2) يجب أن تعمل وكالة تخطيط وتنسيق النيباد كذراع للتنفيذ في الوقت الذي تركز فيه المفوضية على صياغة السياسات؛
- (3) يجب تجنب ازدواجية الأنشطة مهما كانت التكاليف ؛
- (4) لقد تشاور رئيس اللجنة الفرعية مع المفوضية وأعضاء اللجنة الفرعية للهيكل حول ضرورة دراسة الهيكل المقترح لوكالة تخطيط وتنسيق النيباد قبل انعقاد قمة ملابو. ومع ذلك ، نظرًا لضيق الوقت ، لم يكن من الممكن جدولة الاجتماعات المطلوبة لإجراء دراسة مفصلة.

45- وختامًا، صادقت لجنة الممثلين الدائمين على التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علمًا بتقرير اللجنة الفرعية والتوصيات الواردة فيه؛
- (2) دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة الهيكل والبرامج والمشروعات فضلًا عن ميزانية النيباد تجنبًا للازدواجية وطبقًا لمقرر المؤتمر .ASSEMBLY/AU/DEC.283 (XIV)
- (3) الطلب من وحدة تنسيق النيباد أن تسعى لتزويد اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بجميع التفاصيل والوثائق الضرورية لتسهيل عملها؛

4) الطلب من وكالة تخطيط وتنسيق النيباد أن تقدم إلى رؤساء الدول والحكومات وثائق مناسبة وحديثة في إطار الدورة الخاصة للنيباد في ملابو بغية إفادتهم بالتقدم الذي أحرزته النيباد حتى الآن.

القسم الرابع: بحث مشروع ميزانية السنة المالية 2012، الوثيقة EX.CL/657
(XIX):

46- لم تتمكن لجنة الممثلين الدائمين من بحث مشروع الميزانية للسنة المالية 2012. بيد أنها أجازت توصيات اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية كما وردت في الفقرة 21 أعلاه.

القسم الخامس: بحث توصيات لجنة الممثلين الدائمين بشأن تقرير المفوضية حول تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن المجلس التنفيذي والمؤتمر، الوثيقة
EX.CL/658(XIX):

- 47- تولى ممثل المفوضية عرض التقرير.
- 48- بعد العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والتوصيات التالية:
- (1) التقرير موجز وحافل بالمعلومات، ويجب الإشادة بالمفوضية على العمل الجيد.
 - (2) يجب أن يعكس التقرير توصيات مؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين باستضافة معهد المياه والطاقة التابع للجامعة الأفريقية في الجزائر العاصمة.
 - (3) لم يتم تنفيذ مقرر المؤتمر: (XV) ASSEMBLY/AU/DEC 292 بشأن استكمال الدراسة حول آثار تمكين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من محاكمة الجرائم الدولية، ويجب الإبلاغ بها بصفقتها تلك.
 - (4) يجب ألا يقتصر التقرير على المقررات الصادرة عن القمتين الماضيتين.
 - (5) يجب أن تدرج في التقرير المقررات بشأن الجدار الأخضر.

- 49- في ردها على أوجه القلق التي أثيرت، قدمت المفوضية التوضيحات التالية:
- (1) سوف يتم تضمين في التقرير توصية مؤتمر وزراء التعليم الأفريقيين بأن تستضيف الجزائر مقر معهد المياه والطاقة التابع للجامعة الأفريقية.
 - (2) سوف يتم، وفقاً لذلك، الإحاطة بوضع المقرر (XV) ASSEMBLY/AU/DEC.292 بشأن استكمال الدراسة حول آثار تمكين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من محاكمة الجرائم الدولية.
 - (3) أشير إلى ضرورة إدراج التقارير عن تنفيذ المقررات السابقة الأخرى وعدم الاقتصار فقط على المقررات الصادرة عن القمتين الماضيتين.
 - (4) سوف يدرج وضع المقررات بشأن الجدار الأخضر في التقرير القادم عن تنفيذ المقررات السابقة.

- 50- في الختام، أجازت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:
- (1) الإحاطة علماً بالتقرير.
 - (2) التنويه بأن الخلوة الثالثة للجنة الممثلين الدائمين - مفوضية الاتحاد الأفريقي المنعقدة في نزاريت في أبريل 2011 قدمت توصيات حول طرق ووسائل تعزيز القدرة التشغيلية لعملية اعتماد وتنفيذ المقررات.
 - (3) التشديد على ضرورة خفض عدد المقررات من خلال ترشيد البنود المدرجة في مشاريع جداول الأعمال والدراسة المسبقة للآثار القانونية والمالية والهيكلية قبل اعتماد المقررات.
 - (4) دعوة المفوضية إلى أن تدرج في التقرير الأعمال التي نفذت في إطار المقررات بشأن الجدار الأخضر الكبير.

القسم السادس: تقارير أخرى:

(1) تقرير الاجتماع المشترك الرابع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد

والمالية ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للجنة

الاقتصادية لأفريقيا، 24 - 30 مارس 2011، الوثيقة (XIX) EX.CL/659:

51- قدم التقرير ممثل المفوضية.

52- خلال المناقشة التي أعقبت ذلك، تم إيداء التعليقات والملاحظات التالية وتم التماس الإيضاحات بشأنها:

(1) أثنى على المؤتمر للقيمة المضافة إلى العمل الحالي للاتحاد بمناقشة موضوع

ذي صلة جداً (دور الدولة في التحول الاقتصادي) ومعالجة القضايا التنموية ذات الصلة الوثيقة مثل الحكم الرشيد، والإحصاءات، والأهداف الإنمائية للألفية، وتمويل الصحة؛

(2) طُلب تفسير التفكير الجديد بخصوص دور الدولة في التحول الاقتصادي. يجب

على أفريقيا التوصل إلى موقف موحد من هذا الموضوع؛

(3) يجب تقديم تحديث حول وضع إنشاء فريق رفيع المستوى للشخصيات البارزة

للدخول في حوار مع الدول الأعضاء حول قضية مصادر التمويل البديلة؛

(4) تم القيام بالعمل الفني اللازم حول مصادر التمويل البديلة. والمطلوب الآن هو

إيداء الدول الأعضاء الرغبة في اتخاذ قرار سياسي محدد حول المسألة. يجب

على المفوضية أيضاً أن تؤكد مجدداً للدول الأعضاء أن الصناديق ستدار على

نحو أفضل. يجب أن تقدم المفوضية توجيهاً إلى أجهزة صنع السياسة ذات

الصلة حول طريق المضي قدماً؛

(5) يجب توضيح طبيعة ونطاق وأهداف صندوق التكامل المشار إليه في الفقرة

29، النقطة الفرعية 6؛

(6) يجب تقديم التوضيحات حول المجموعة الأفريقية المعنية بخطر الكوارث

(القرار L5)؛

- (7) تم طلب التوضيح حول وضع إنشاء المؤسسات المالية، ولاسيما صندوق النقد الأفريقي؛
- (8) يجب توفير تقرير الخبراء أيضاً للدول الأعضاء؛
- (9) إن طلب قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بإضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (القرار L4، الفقرة 8) غير موجه إلى الجهة المعنية لأن ذلك ليس من صلاحيات المفوضية؛
- (10) تمت الإشادة بفكرة تقاسم الفائض من الموارد البشرية (مثلاً، في المجال الطبي) كتوصية ملائمة من شأنها أن تعزز التكامل. يجب استكشاف هذا في جميع المجالات، وليس في المجال الطبي فحسب.

53- أوضح ممثل المفوضية:

- (1) أن فرق مصادر التمويل البديلة تجري عملية إنشائها وتشمل الشخصيات المحددة سعادة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية، وسعادة السيد أوليسيجون أوباسانجو، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية. ويتوقع أن يبدأ الفريق العمل في أغسطس 2011 ويقدم تقرير إلى الدورة العادية للمؤتمر في يناير 2012؛
- (2) وتم الانتهاء من الدراسات الفنية حول مصادر التمويل البديلة منتهاها. والمطلوب الآن هو اتخاذ قرار سياسي بشأنها يمكن فقط من خلال مصادر التمويل البديلة للاتحاد والانتقال من الاعتماد المتزايد على صناديق الشركاء إلى تمويل برامج التكامل والتنمية المهمة؛
- (3) تمت إجازة قرار إنشاء صندوق التكامل من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد ذات الصلة، إثر توصيات مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين

عن التكامل المنعقد في ياوندي. والهدف هو تمويل تكامل أفريقيا التي ما فتئت تواجه تحديات تمويل عويصة؛

(4) لا يمكن الاستهانة بأهمية تطوير الإحصاءات في أفريقيا. والإحصاءات الموثوق لازمة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وتوجيه قرارات السياسة الإنمائية، من بين جملة أمور أخرى. تم توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء التوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي حول الإحصاءات؛

(5) لا تزال العديد من الخيارات المبتكرة لتمويل التنمية تستكشف. وتشمل بعض الأمثلة عملية فرض الضريبة على تذاكر السفر، والتي يجري تنفيذها في بعض البلدان الأفريقية، والضريبة على المعاملات المالية؛

(6) فيما يتعلق بالبروتوكول حول صندوق النقد الأفريقي، تم التوصل بالفعل إلى اتفاق حول مشروع النص الذي أعده الخبراء القانونيون. وقد تم تأجيل الاجتماع حول مناقشة النظام الأساسي المزمع عقده مبدئياً يومي 8 و 9 يونيو إلى يومي 27-28 يوليو 2011. عقب بحثهما سيتم تقديم النظام الأساسي والبروتوكول إلى وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لبحثهما خلال النصف الأول من 2012، وذلك قبل تقديمهما إلى أجهزة وضع السياسة للاعتماد. وقد طلب من أعضاء لجنة الممثلين الدائمين تقاسم المعلومات، كل مع عاصمته، حول تأجيل اجتماع الخبراء حول النظام الأساسي.

(7) سيتم توفير تقرير الخبراء عن مؤتمر الوزراء للدول الأعضاء؛

(8) بخصوص المجموعة الأفريقية المعنية بخطر الكوارث، فإن العمل حول دراسة الجدوى والتي كان من المتوقع مبدئياً أن تكتمل بحلول مايو 2011 لا يزال جارياً. وعليه، فإن اجتماع المشاورات المزمع عقده قد أُجل إلى سبتمبر/أكتوبر 2011 لإتاحة الوقت لاستكمال الدراسة.

- 54- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:
- (1) الإحاطة علماً بالتقرير والتوصيات الواردة فيه ، والبيان الوزاري والتوصيات الإحدى عشرة حول المواضيع المختلفة التي تمت مناقشتها؛
 - (2) التأكيد على الحاجة الماسة إلى تزويد الاتحاد الأفريقي بالموارد القابلة للتنبؤ والموثوق بها والمستدامة لتمكينها من تنفيذ صلاحياتها؛
 - (3) طلب قيام فريق الشخصيات البارزة الإسراع بجهوده بغية تقديم تقريره في أسرع ما يمكن؛
 - (4) السعي الحثيث إلى التنفيذ الفعال للمقررات المختلفة للمؤتمر بشأن مصادر التمويل البديلة للاتحاد لإجراء جميع الترتيبات اللازمة للمؤتمر لاتخاذ قرار مستكمل حول هذه القضية الحاسمة خلال دورته العادية في يناير 2012؛
 - (5) إدراج هذا البند في الجزء بـأ جدول أعمال المجلس التنفيذي.

(2) تقرير الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة، الجزائر العاصمة، الجزائر، يومي 30 و31 مارس 2011، الوثيقة
EX.CL/660(XIX):

- 55- عرض التقرير ممثل المفوضية.
- 56- طرحت المناقشات ملاحظات وأثارت تساؤلات على النحو التالي:
- (1) إن أهمية الرهان المالي الذي يمثله بالنسبة للدول الأعضاء التفاوض بشأن امتيازات التنقيب عن المعادن واستغلالها تستحق تقديم مساعدة فنية ملائمة لهذه الدول خلال مثل هذه المفاوضات؛ إذ غالباً ما تخضع الدول الأعضاء للقانون القاسي لأصحاب الامتيازات بسبب عدم توافر الخبرة اللازمة.
 - (2) يجب التخطيط للتصنيع في أفريقيا على نحو يتسق مع إشكالية عمالة الشباب.

- (3) يقتضي إنشاء صندوق للتصنيع زيادة العبء المالي الذي تتحمله الدول الأعضاء. ومن جهة أخرى، لا يشير التقرير بوضوح إلى معرفة ما إذا كان يتعين على الصندوق المعني التدخل على المستوى الوطني أم أن الأمر يتعلق بصندوق على المستوى القاري.
- (4) لا يشير التقرير صراحة إلى المشاريع المحددة التي من شأن تنفيذها ضمان التصنيع الفعلي في القارة.
- (5) في ظل غياب أي بيانات إحصائية تحدد نسبة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الوقود الأحيائي في أفريقيا، لا يكون هناك أي مبرر مقنع للتوصية بتقليص الأراضي المكرسة للوقود الأحيائي لصالح إنتاج المحاصيل الغذائية.

57- رداً على التساؤلات المثارة، قدم ممثل المفوضية الإجابات التالية:

- (1) شكل سلسلة القيم المضافة التي تحتل لب إشكالية التصنيع في أفريقيا مصدراً لفرص العمل. ويجب أن تضاف إلى نهج سلسلة القيم هذا مجموع المشاريع الملموسة المندرجة في مبادرة تنمية الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا. ومن ثم، يأخذ مسعى وزراء الصناعة الأفريقيين مسألة العمالة في الحسبان.
- (2) أقر المؤتمر بالضرورة العاجلة لإعادة التفاوض بشأن عقود الامتياز الخاصة بالمعادن الممنوحة من الدول الأعضاء بغية إرساء توازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية.
- (3) تحتاج المشاريع الصناعية إلى الدعم بواسطة إنشاء صندوق خاص. وعلى مستوى الدول، ينبغي لمثل هذا الصندوق أن يمكن من تجسيد الأفكار الفردية الخلاقة من خلال تنفيذ المشاريع التي تكون هذه الأفكار بمثابة سند لها. ومن ثم، يمكن تنفيذ هذا الصندوق سواء على مستوى الدول أو على المستوى القاري.

58- وفي الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما

يلي:

(1) أن يحيط علماً بالتقرير وتوصياته وكذلك بإعلان الجزائر العاصمة حول

تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأفريقية من خلال زيادة وتحسين القيمة
المضافة.

(2) أن يشدد على ضرورة تسريع وتيرة تنفيذ إعلان المؤتمر حول التعجيل بالتنمية
الصناعية لأفريقيا،

(3) التأكيد على ضرورة المواعمة في إطار عملية إنشاء صناديق داخل الاتحاد
الأفريقي.

(4) إدراج هذا البند تحت الجزء أ من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

(3) تقرير الدورة الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية، ياوندي، الكاميرون،

15-11 أبريل 2011، الوثيقة (XIX) EX.CL/661:

59- عرض ممثل عن المفوضية التقرير.

60- في نهاية العرض، أبدت التعليقات والملاحظات التالية:

(1) ما هو الأساس الذي يستند إليه معدل الـ 2% للخفض السنوي لعدد الشباب
العاطلين عن العمل.

(2) التساؤل عما إذا كان يجب عقد المؤتمر الوزاري كل سنتين؟

61- أجاب ممثل المفوضية على الأسئلة التي أثيرت. وأكمل مفوض الموارد البشرية

والعلم والتكنولوجيا الرد على التساؤلات مشيراً إلى أن افتراض خفض عدد العاطلين
من الشباب بنسبة 2% سنوياً يستند إلى الدراسة التي أعدت حول عقد الشباب والتي

أجازها المجلس التنفيذي خلال دورته السابقة. ويعد هذا الرقم بمثابة التزام وتصميم من قبل الدول الأعضاء من أجل تحقيق هذا الهدف.

62- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يحيط علماً بالتقرير وبإعلان ياوندي.
- (2) الإبقاء على تواتر دورة كل سنتين لاجتماع لجنة العمل والشؤون الاجتماعية سوف يعقد كل سنتين.
- (3) أن يدرج هذا البند تحت الجزء ب من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

(4) تقرير الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة، ويندهوك، ناميبيا،

17 - 21 أبريل 2011، الوثيقة (EX.CL/662(XIX)):

63- عرض التقرير ممثل عن المفوضية.

64- بعد العرض أبدت التعليقات والملاحظات التالية:

- (1) لم يحدد التقرير صلة ملائمة بين تغير المناخ والصحة وفقاً لموضوع المؤتمر.
- (2) يقتضي الأمر من الاتحاد إجراء حصر للصناديق الخاصة الموجودة بغية تقادي أي ازدواج غير ضروري.
- (3) ضرورة مشاركة الدول الأعضاء بالكامل في المؤتمر بهدف امتلاك العملية.
- (4) ما هو الأساس الذي استند إليه مقرر المؤتمر الوزاري بشأن الحملة من أجل خفض معدل وفيات الأمهات في أفريقيا في نوفمبر 2011؟
- (5) ما هو مستوى السلامة في استخدام عقار dichloro diphenyl trichloroethane في القضاء على الملاريا في أفريقيا، أخذاً في الاعتبار أن منظمة الصحة العالمية كانت قد حظرت استخدامه في الستينيات؟ وكان من رأي بعض الوفود تكليف خبراء في هذا المجال بإجراء بحوث حول استخدام هذا العقار نظراً لخطورة خصائصه.

65- رداً على هذه الأسئلة، قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) أكد المؤتمر الوزاري موضوع الاجتماع وهو حول تأثير تغير المناخ على الصحة والتنمية في أفريقيا.
- (2) يعد اقتراح إنشاء صندوق تضامن أفريقي من أمور المستقبل دون أن يكون له بالضرورة صبغة فورية.
- (3) المؤتمر الوزاري هو الذي اتخذ قرار تنظيم أسبوع حملة التعجيل بخفض معدل وفيات الأمهات في أفريقيا في نوفمبر 2011.
- (4) تم بحث مستوى سلامة استخدام عقار dichloro diphenyl trichloroethane بواسطة المؤتمر الوزاري والخبراء ذوي الصلة؛ ومن ثم، فإنه يوصى باستخدامه في القضاء على الملاريا في أفريقيا.

66- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يحيط علماء بالتقرير وتوصياته وكذلك بإعلان ويندهوك.
- (2) أن يدعو جميع الدول الأعضاء إلى السعي لحضور المؤتمرات الوزارية القطاعية المقررة لضمان مشاركة وامتلاك أكبر.
- (3) أن يشدد على ضرورة المواعمة في إنشاء صناديق خاصة داخل الاتحاد الأفريقي.
- (4) إدراج هذا البند تحت الجزء ب من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

(5) تقرير الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التعليم

(كوميداف 4)، نيروبي، كينيا، 11 - 13 مايو 2011:

67- تقرر تأجيل بحث هذا البند، على أن لجنة الممثلين الدائمين رأت أنه يجب استعراض انتباه المجلس التنفيذي بشأن التوصية باستضافة مقر معهد المياه والطاقة التابع

للجامعة الأفريقية في الجزائر لبحثه. وقد أعدت الجزائر في هذا الشأن مشروع مقرر، بالتشاور مع المفوضية.

(6) استنتاجات الخطوة الثالثة المشتركة بين لجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الأفريقي، نازاريت، إثيوبيا، 31 مارس - 2 أبريل 2011، الوثيقة (EX.CL/663(XIX)):

- 68- عرض الأمين العام للمفوضية التقرير الخاص بهذه الاستنتاجات.
- 69- بعد العرض دارت مناقشة حول النقاط التالية:
 - (1) يجب أن يتناول التقرير باستفاضة أكبر التوصيات التي حظيت بالتوافق دون سرد تفاصيل سير المناقشات.
 - (2) خدمة الأمن خلال مؤتمرات القمة تخضع حصرياً لمسؤولية حكومة البلد المضيف.
 - (3) يجب على المفوضية أن تنفذ المقرر الصادر عن قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2011 بشأن المصادر البديلة للتمويل.
 - (4) يجب إدماج لجنة الممثلين بالكامل في الأنشطة التحضيرية لاجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون ممثلها عضواً في جميع بعثات التقييم في الدولة التي تستضيف القمة.
 - (5) تفويض لجنة الممثلين الدائمين يجيز لها حق الإشراف على الإدارة المالية والإدارية للمفوضية، ومن ثم لا يتعلق الأمر بتدخل من جانب لجنة الممثلين الدائمين.
 - (6) تنقص إذن من التقرير عدة توصيات معتمدة.
 - (7) يجب أن يتضمن مشروع المقرر المصاحب للتقرير جميع التوصيات التي حظيت بتوافق في نازاريت.

70- في رده على ما أبدته لجنة الممثلين الدائمين من اهتمامات بخصوص مضمون التقرير ومشروع المقرر، التزم الأمين العام للمفوضية بمراجعة التقرير لكي تدمج فيه التعديلات المقترحة. علاوة على ذلك تم الاتفاق على أن العمداء الإقليميين وكذلك أي وفد آخر معني يمكنهم أن يسهموا في إثراء التقرير من خلال تقديم مقترحات إلى المفوضية في هذا الشأن.

71- ومن ثم، روجع التقرير من جديد خلال الدورة العادية للجنة الممثلين الدائمين في ملايو. فالوفود التي تناولت الكلمة هنأت المفوضية على تضمينها النص الجديد للتقرير ومشروع المقرر المتعلق به التعديلات المعتمدة عند البحث الأول بتاريخ 7 يونيو 2007. كما قدمت الملاحظات التالية:

- (1) تنطوي "روح نزاريت"، في منظور تحسين أساليب العمل، على دراسة معمقة لأوجه القصور، من جانب كل من لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية، فضلا عن التي تتميز بها العلاقات بين الجهازين. وسيسمح أخذ هذه النواقص في الاعتبار وإرادة التغلب عليها من كلا الطرفين بتنفيذ المهام النظامية.
- (2) وينبغي أن توضع موضع الممارسة، أكثر من ذي قبل، أساليب العمل الجديدة التي تم تحديدها والمتعلقة أساسا بترشيد إدارة الوقت؛
- (3) لهذا الغرض، تقرر إنشاء تحالف للتوجيه يكون مكونا من رئيس لجنة الممثلين الدائمين والعمداء الإقليميين، ورئيس المفوضية ومديري الإدارات، وتُسند إليه مهمة متابعة تنفيذ المقررات؛
- (4) لا يمكن لاستنتاجات نزاريت الرجوع عن المسائل التي سبق حسمها في المقررات ذات الصلة للمؤتمر، مثل عدد القمم في السنة. غير أن بإمكان لجنة الممثلين الدائمين أن تفكر في تخصص دورتي يناير ويونيو، مع تحديد شكل خاص لكل منهما؛
- (5) ينبغي تنقيح مشروع المقرر من جميع الأحكام المخالفة للوائح الداخلية للجنة الممثلين الدائمين؛

- (6) تطرح معاهدة أبوجا مسألة قانونية عن شرعيتها أمام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
- (7) لا تبين المادة 2 من مشروع المقرر "التوجيهات" المعنية؛
- (8) لا ينبغي أن يتضمن مشروع المقرر المسائل التي لم تناقش خلال الخلوة؛

72- ردا على ذلك، قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) تم تسجيل جميع التعديلات المقترحة وستراد في النسخة المنقحة من مشروع المقرر؛
- (2) لم تتطرق أعمال الخلوة إلى المسألة المتعلقة بتسمية المؤتمرات الوزارية؛
- (3) حدد مقرر صادر عن المؤتمر في 2004 عدد دورات المؤتمر في السنة ؛
- (4) تظل معاهدة أبوجا سارية باستثناء أحكامها التي لا تتفق مع القانون التأسيسي؛
- (5) يطلب مقرر المؤتمر 318 من المفوضية، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، إعداد توجيهات بشأن "صياغة واعتماد المقررات"؛

73- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) اعتماد الاستنتاجات النهائية لخلوة نزاريت المشتركة بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية (31 مارس-2 أبريل 2011)؛
- (2) تأكيد الضرورة الحتمية لتحسين أساليب العمل على مستوى كل من لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية وكذلك علاقات العمل بينهما. وفي هذا الصدد، ينبغي لأعضاء اللجنة والمفوضية تجديد التزامهم بمراعاة "روح نزاريت" والوفاء به؛
- (3) ينبغي أن ينشئ الجهازان آلية متابعة مشتركة بغية تقييم تنفيذ استنتاجات الخلوة الثالثة المشتركة بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية المنعقدة في نزاريت في مارس - أبريل 2011؛
- (4) اعتماد مشروع المقرر المنقح والمقدم لهذا الغرض.

(7) تقرير المفوضية عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي،

الوثيقة (EX.CL/664(XIX)):

-74 عرض ممثل المفوضية التقرير.

-75 أثناء المناقشة التي تلت ذلك، أبديت التعليقات والملاحظات التالية:

(1) أعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء بطء وتيرة المصادقة على المعاهدات؛

ومن ثم يحتاج الأمر إلى التفكير في الطريقة التي تتم بها العملية في المعاهدات.

(2) تعد آثار المعاهدات القارية على السيادة الوطنية عاملاً يفسر الامتناع عن

التوقيع والمصادقة على المعاهدات. بيد أنه يجب ألا يكون هذا هو الوضع ويتعين على الدول الأعضاء أن تكون مؤهلة لقبول حقيقة أن كل معاهدة لا بد أن تمس سيادتها، بشكل أو بآخر.

(3) كما اعتبرت مشكلة نقص القدرات في وزارات العدل على المستوى

الوطني كأحد الأسباب المحتملة؛ ومن ثم لا بد من بحث إمكانية توفير الدعم الفني المطلوب على هذا المستوى.

(4) يجب على المفوضية أن تتحرى في الكيفية التي يتم بها التعامل مع مسألة

المصادقة في المنظمات المماثلة بغرض تحسين الوضع في الاتحاد الأفريقي.

(5) يجب توسيع نطاق النداء الذي يحث على تعزيز التوقيع والمصادقة على

معاهدات الاتحاد الأفريقي والانضمام إليها بحيث يشمل جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي، وليس فقط الأجهزة الأربعة المحددة.

(6) يجب توضيح العدد الفعلي للدول الموقعة على اتفاقية كمبالا.

(7) هناك وفد واحد في طريقه للمصادقة على الميثاق الأفريقي للنقل البحري. وقد طلبت توضيحات حول ما إذا كانت هذه العملية ستستمر أم أنه يجب البدء في عملية المصادقة على الميثاق المعدل.

76- قدم ممثل المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) سوف تعدل الفقرة 171 لمد نطاق النداء إلى جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي للمساعدة في تعزيز التوقيع والمصادقة على المعاهدات.
- (2) يكون من الأفضل المصادقة على ميثاق النقل البحري المعدل. ولكن نظراً لأن هذا الميثاق سوف يحل تلقائياً محل الميثاق الأولي بمجرد دخوله حيز التنفيذ، فإن العملية التي بدأت لا بد أن تستمر.

77- في الختام اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يحيط علماً بالتقرير وتوصياته.
- (2) أن يجدد نداءه إلى الدول الأعضاء للإسراع بالتوقيع والمصادقة على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وتكييفها محلياً وفقاً للمقررات السابقة الصادرة عن المجلس التنفيذي والمؤتمر.
- (3) أن يجدد نداءه إلى البرلمان الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة لقيادة حملة توعية للدول الأعضاء للإسراع بالتوقيع والمصادقة.
- (4) وضع البند تحت الجزء (أ) من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

(8) التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ مقرر المؤتمر

ASSEMBLY/AU/DEC.341(XVI) بشأن تحويل مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى

سلطة الاتحاد الأفريقي، الوثيقة (EX.CL/665(XIX)):

78- قدم التقرير ممثل المفوضية.

79- عقب العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية وطلبوا الإيضاحات بشأنها:

- (1) ما هي الآثار المالية المترتبة على عقد اجتماعات الخبراء؛
- (2) يجب حذف تقرير الاجتماع الرابع للخبراء المرفق من الوثائق المزمع تقديمها إلى المجلس التنفيذي؛
- (3) ما هو الفرق الذي يحدثه التحويل إذا لم يحدث تغييراً جذرياً في الصلاحيات؛
- (4) كانت خطى التقدم في تنفيذ المقرر بشأن التحويل بطيئة؛
- (5) يجب أن يبحث الخبراء جمع كافة التقارير في وثيقة واحدة؛
- (6) ضرورة تحديد ما إذا كان الإتحاد الأفريقي يريد التكامل المقترح المصاحب للتحويل أم لا.

80- في معالجة الاهتمامات التي تمت إثارتها، أجاب ممثل المفوضية بما يلي:

- (1) كان المبلغ المقدر لعقد اجتماعات الخبراء حتى الآن 50000 دولار أمريكي لكل اجتماع؛
- (2) سيتم حذف تقرير الخبراء الرابع المرفق من الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي؛
- (3) يمكن للجنة الممثلين الدائمين مراجعة الطابع الجوهري للعملية الجارية بشأن التحويل، لبحثها من قبل كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر؛
- (4) كان التقدم في تنفيذ المقرر بشأن التحويل بطيئاً ولكن مع تحقيق نتائج ملموسة؛
- (5) سيقوم الخبراء بتوحيد التقرير في نهاية اجتماعاتهم كما هو مطلوب؛
- (6) يجب أن تقرر الدول الأعضاء نفسها تصميمها على التحول والتكامل.

81- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة بالتقرير المرحلي عن الجهود التي تم بذلها حتى الآن باعتبارها عملية جارية؛
- (2) تشجيع المفوضية وخبراء الدول الأعضاء على الإسراع بجهودها بغية استكمال مراجعة الوثائق القانونية وتقديمها إلى مؤتمر وزراء العدل/النواب العامين ثم إلى المؤتمر عن طريق المجلس التنفيذي؛
- (3) طلب قيام المفوضية بتقديم الآثار المالية الشاملة المترتبة بالعملية والاجتماعات ذات الصلة؛
- (4) إدراج البند في الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

(9) التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقرر (XII) ASSEMBLY/AU/DEC.227 بشأن اللجان الفنية المتخصصة، الوثيقة (EX.CL/666(XIX)):

- 82- قدم التقرير ممثل المفوضية.
- 83- بعد هذا العرض، أُبديت الملاحظات التالية:
 - (1) يجب أن تلعب اللجان الفنية المتخصصة دورا حاسما في عملية التكامل القاري.
 - (2) لا يذكر القانون التأسيسي للاتحاد إلا سبع لجان من بين اللجان الأربعة عشر المقترحة.
 - (3) سيتم تشغيل اللجان الفنية المتخصصة عند إلغاء المؤتمرات الوزارية في شكلها الحالي.
 - (4) لم تتم مواءمة مختلف اللجان الفنية المتخصصة من حيث محتوى الأنشطة وعدد اللجان الفرعية والميزانية وتواتر الاجتماعات.
 - (5) يجب أن تجتمع مختلف هيئات مكتب اللجان الفنية المتخصصة ليس للتداول ولكن للتنسيق فيما بينها.

- (6) يجب مراجعة القانون التأسيسي ليتضمن التشكيلة الجديدة للجان الفنية المتخصصة وينبغي اتخاذ قرارات بشأن إسقاط بعض هذه اللجان.
- (7) يجب أيضا مواءمة اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين مع التشكيلة الجديدة للجان الفنية المتخصصة.
- (8) يجب عقد اجتماعات بعض اللجان الفنية المتخصصة مثل تلك المسؤولة عن مسائل الجنسين، والزراعة، والمياه، وتغير المناخ، سنويا نظرا لطبيعة المسائل التي تتولاها.
- (9) لم يقدم أي توضيح بشأن اختيار عام 2013 كتاريخ لتفعيل اللجان الفنية المتخصصة.
- (10) يجب إعداد مشروع القانون الأساسي للجان الفنية المتخصصة.
- (11) يجب أن تخضع عمليات مراجعة الميزانيات للإجراء العادي الخاص بالاعتماد قبل موافقة جهاز صنع السياسات ذي الصلة.

84- ردا على ذلك، قدم ممثل المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) تُعزى التباينات المسجلة فيما يخص المحتوى والميزانية وتواتر الاجتماعات إلى كون الإدارات هي التي قامت بإعداد مشاريع اللجان الفنية المتخصصة.
- (2) يعود اختيار عام 2013 لتفعيل اللجان الفنية المتخصصة إلى اعتبارات خاصة بالميزانية حيث أن مشروع ميزانية 2012 لم يأخذ في الاعتبار الآثار المالية المترتبة عن إنشاء اللجان الفنية المتخصصة.
- (3) ستقوم اللجان الفنية المتخصصة بإعداد قانونها الأساسي الذي سيقدم بعد ذلك إلى أجهزة صنع السياسات ذات الصلة.

85- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علماً بالتقرير والأنشطة المفصلة المقترحة الخاصة باللجان الفنية المتخصصة والتوصيات الواردة في التقرير إلى جانب الآثار المالية المترتبة عن إنشاء مختلف اللجان الفنية المتخصصة.
- (2) الموافقة مبدئياً على الأنشطة المقترحة التي ينبغي مراجعتها لبحثها لاحقاً.
- (3) الاتفاق على أنه يجب بحث الآثار المالية على أساس التكاليف الحالية والعوامل الأخرى مثل أماكن الاجتماعات من خلال العملية العادية.
- (4) الموافقة على آلية التنسيق المقترحة للجان الفنية المتخصصة المكونة من هيئات مكتب مختلف هذه اللجان.
- (5) اتخاذ قرار بشأن اجتماع اللجان الفنية المتخصصة مرة كل سنتين باستثناء اللجنتين المذكورتين في التقرير (المالية، التخطيط النقدي، والمرأة ومسائل الجنسين، والدفاع والأمن).
- (6) التوصية بقيام المفوضية بتنظيم وخدمة اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة لضمان التأزر مع جميع الأجهزة الأخرى وخاصة المجلس التنفيذي.
- (7) استكمال العمل بحلول يناير 2012 والطلب من المفوضية الشروع في تفعيل اللجان الفنية المتخصصة في يناير 2013.
- (8) إلغاء المؤتمرات الوزارية القطاعية.
- (9) وضع هذا البند تحت الجزء باء من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

10 (تقرير المفوضية عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين،

الوثيقة (EX.CL/667(XIX)):

- 86- عرض ممثل المفوضية التقرير.
- 87- عقب العرض، أبديت التعليقات والملاحظات التالية:

- (1) تمت الإشادة بفتح وحماس، الفصيلتين المتناحرتين في فلسطين، على ما تبذلانه من جهود من أجل المصالحة وتم تشجيعهما على مواصلة السير في هذا الطريق.
- (2) تمت الإشادة بمصر على ما بذلته من جهد لتسهيل عملية المصالحة بين الفصيلتين وفتحها معبر رفح وبالتالي التخفيف من وطأة الوضع الإنساني الصعب الناجم عن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة.
- (3) أدان العديد من الوفود استمرار إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي وارتكاب الأعمال الوحشية ضد الشعب الفلسطيني.
- (4) أعربت عدة وفود عن تأييدها لحل الدولتين، وفي هذا الصدد دعت الدول الأعضاء الاتحاد الأفريقي التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية إلى القيام بذلك. ومن المنتظر أن يسعى الرئيس محمود عباس رسمياً للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- (5) يعتبر البيان الذي ألقاه الرئيس أوباما مؤخراً حول موقف الإدارة الأمريكية من الوضع الإسرائيلي - الفلسطيني بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح.
- (6) يجب أن يشير التقرير ومشروع المقرر المرفق إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة حول هذه القضية.

88- في رده أكد ممثل المفوضية أن مشروع الإعلان تضمن جميع المسائل الرئيسية التي أثرت خلال المناقشة.

89- في ختام المناقشات، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يحيط علماً بالتقرير وتوصياته.

- (2) أن يؤكد مجدداً دعمه الراسخ للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرضه وداخل حدوده.
- (3) أن يرحب باتفاق المصالحة الوطنية الذي أبرم مؤخراً بين حركة فتح وحماس ويشجعهما على تقوية صفوفهما بما يضمن للشعب الفلسطيني تحقيق استقلاله وإقامة دولته ذات السيادة في المستقبل القريب.
- (4) أن يعرب عن تقديره لجمهورية مصر العربية على إعادة فتح معبر رفح مع غزة مما سيؤدي بدرجة كبيرة إلى تحسين سبل المعيشة لسكان غزة.
- (5) أن يدعو إلى التبكير باستئناف مفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.
- (6) أن يحث جميع الدول الأعضاء على الاعتراف بالدولة الفلسطينية إن لم تكن قد قامت بذلك.
- (7) أن يدرج التقرير تحت الجزء ب من جدول أعمال المجلس التنفيذي (للتمكن من إجراء المزيد من المناقشات في المجلس وفقاً للممارسة الجارية).

11 (تقرير المفوضية عن الوضع الإنساني في أفريقيا، الوثيقة (EX.CL/668(XIX)):

- 90- عرض ممثل المفوضية التقرير.
- 91- عقب العرض، أبديت التعليقات والملاحظات التالية:
 - (1) يجب بذل جهد كي يقتصر نطاق التقرير على البعد الإنساني تقادياً للجوانب السياسية.
 - (2) أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء المعلومات التي أفادت بأن بعض الأفريقيين المنخرطين في النزاع الليبي متهمين بأنهم من المرتزقة، مما يستوجب تناول هذه المسألة والتصدي لها.
 - (3) يجب تعديل المعلومات الواردة في الفقرة 17 التي تتضمن قائمة الدول التي تستضيف لاجئين إيفواريين بإضافة سيراليون إلى قائمة هذه الدول.

- (4) تمت الإشادة بجهود الاتحاد الأفريقي في المساعدة في التصدي لمحنة الضحايا، بيد أنه يتعين على الاتحاد بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه.
- (5) يجب أن يعكس التقرير حقيقة أن عودة العاملين المهاجرين من ليبيا تؤثر على بلدان من خارج شمال أفريقيا.
- (6) تمت الإشادة بالمنظمة الدولية للهجرة ووكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على جهودهما للتخفيف من محنة المهاجرين من خلال القيام، من بين جملة أمور أخرى، تسهيل عودتهم إلى أوطانهم.
- (7) تساءل عدد من الوفود عن دقة الإحصاءات الواردة في التقرير. ومن ثم، يجب دعم قدرة المفوضية على جمع وتحليل إحصاءات دقيقة وموثوق فيها.
- (8) يجب أن يكون التقرير أكثر تحليلاً في إلقاء الضوء على الأسباب الجذرية وراء مشاكل اللاجئين، وكذلك فيما يتعلق بنسبة اللاجئين المرتبطين بكل من الأسباب المحددة. كما يجب أن يكون التقرير أكثر وضوحاً بشأن التوصيات المقترحة بطريق المضي قدماً.
- (9) يجب أن يلقي التقرير الضوء على تدابير أفضل الممارسات التي اتخذتها بعض البلدان التي تستضيف أعداداً من اللاجئين والنازحين داخلياً.
- (10) أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء بطء وتيرة التوقيع والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول حماية ومساعدة النازحين داخلياً. يجب حث الدول الأعضاء على التوقيع على الاتفاقية والمصادقة عليها.
- (11) تمت الإشادة بالمفوضية على ما تبذله من جهود نحو تعميم الاتفاقية، بما في ذلك ما أجرته مؤخراً من مشاورات إقليمية.
- (12) دعيت جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الاحتفال باليوم العالمي للاجئين في 20 يونيو.
- (13) يجب أن يبذل الاتحاد الأفريقي المزيد من الجهد لمعالجة أوضاع اللاجئين الصحراويين.

92- قدم ممثل المفوضية التوضيحات التالية:

(1) أن الأرقام التي تضمنها التقرير تم جمعها من وكالات الأمم المتحدة المعترف بها، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ومن ثم فإنها أرقام موثوق فيها. وليس لدى المفوضية القدرة على جمع إحصاءات ميدانياً.

(2) لقد بُذلت، بقدر الإمكان، جهود لقصر نطاق التقرير على القضايا الإنسانية. بيد

أن إضفاء الصبغة التحليلية على التقرير يتطلب أحياناً تناول البعد السياسي.

(3) سيتم، وفقاً للمطلوب، تعديل الأقسام ذات الصلة من أجل المزيد من الوضوح.

93- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) أن يحيط علماً بالتقرير.

(2) أن يناشد جميع الدول الأعضاء التوقيع والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول حماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا والعمل على تنفيذها.

(3) أن يشدد على ضرورة أن تعمل جميع الدول الأعضاء وكذلك أصحاب المصلحة والشركاء الدوليون الآخرون على تسهيل تنفيذ خطة العمل المعتمدة من القمة الخاصة في كمبالا حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا.

(4) أن يطلب من المفوضية تحديث أوضاع اللاجئين الصحراويين.

(5) أن يعرب عن تقديره للبلدان المجاورة لليبيا وكوت ديفوار والتي استقبلت بسخاء آلاف اللاجئين خلال الأزمات التي عاشها هذان البلدان وأن يعرب عن تقديره أيضاً للدعم الذي وفرته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

(6) أن يشدد على ضرورة دعم قدرات المفوضية لتمكينها من معالجة مثل هذه القضايا الهامة الخاصة باللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً.

(7) أن يدرج هذا البند تحت الجزء ب من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

(12) تقرير المفوضية عن الاجتماعات التحضيرية بشأن موضوع الدورة العادية السابعة

عشرة لمؤتمر الاتحاد "التعجيل بتمكين الشباب من أجل تنمية مستدامة"، أديس أبابا،

إثيوبيا، 1 - 9 أبريل 2011، الوثيقة (EX.CL/669(XIX)):

94- قدم التقرير ممثل المفوضية.

95- عقب العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية وطلبوا الإيضاحات بشأنها:

(1) يجب إعادة صياغة التقرير بطريقة مختصرة وسهلة القراءة وبدون مقدمة وشكر؛

(2) يجب تحديد صيغة المناقشة وكذلك استخدام مدير المناقشة؛

(3) هناك حاجة إلى ضمان استمرارية برنامج تنمية الشباب لما بعد ملابو؛

(4) يجب إدخال برنامج مهني شبابي على مستوى المفوضية لتشجيع تنمية الشباب.

96- في معالجة الاهتمامات التي تمت إثارتها، قدم ممثل المفوضية إيضاحات كما يلي:

(1) تستعرض المفوضية وتقدم تقريراً مختصراً؛

(2) تكون صيغة المناقشة مشابهة لصيغة كمبالا وقد تم تحديد مدير المناقشة؛

(3) يتم إنشاء آلية لضمان استمرارية تنمية الشباب ويتم إجراء المشاورات حول

كيفية إدخال برنامج مهني شبابي بالمفوضية.

97- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً بتقرير واستنتاجات الاجتماعات التحضيرية حول موضوع قمة

ملابو حول "الشباب" وتقرير قمة منتدى الشباب الأفريقي؛

- (2) التأكيد على أهمية الشباب في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المختلفة؛
- (3) دعوة الدول الأعضاء إلى الإسراع بالتوقيع والتصديق علي ميثاق الشباب الأفريقي والترويج له؛
- (4) التأكيد على الحاجة إلى زيادة الدعم المالي للمبادرات الشبابية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية؛
- (5) طلب استعراض المفوضية التقرير لتقديمه إلى المجلس التنفيذي مع عرض أوضح.
- (6) إدراج البند في الجزء باء لجدول أعمال المجلس التنفيذي.

13 () التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.334(XVI)

بشأن تنفيذ المقررات بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة (EX.CL/670(XIX)):

- 98- قدم التقرير المرحلي المستشار القانوني الذي سرد آخر التطورات التي طرأت منذ التقرير الأخير.
- 99- بعد العرض، قدم أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات وطلبوا التوضيحات على النحو التالي:
 - (1) أشيد بالمفوضية لنوعية التقرير المرحلي والتوصيات الواردة فيه.
 - (2) ينبغي أن يكون للمادة 16 من نظام روما الأساسي تطبيق عام بغية تجنب تطبيق انتقائي وإمكانية تصدير النزاعات المحلية الداخلية، مما يعرض السلامة وأمن القارة للخطر.
 - (3) الحاجة إلى تفكير ناقد في قيمة النظام القضائي الدولي بالنسبة لمصالح إفريقيا ومعرفة إذا كان ينبغي للدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي أن

- تتظر في إمكانية سحب أو تعليق عضويتها في المحكمة الجنائية الدولية أو أن تظل فيها لإحداث إصلاح للنظام، ومن ثم التأثير على عمليات اتخاذ القرار.
- (4) ما هي الحالة الراهنة فيما يتعلق بشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الذي من المقرر انتخابه في ديسمبر 2011؟ كان موقف وفود كثيرة يتمثل في ضرورة الإبقاء على المرشح الجامبي وتأييده لشغل المنصب بغية معالجة الانشغالات الأفريقية.
- (5) عدم الحاجة إلى إعادة فتح النقاش حول طلب المحكمة الجنائية الدولية لإنشاء مكتب اتصال في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، نظرا للمعاملة الانتقائية التي تعامل بها الإفريقيين لجرائم تزعم أنها ارتكبت في إفريقيا.
- (6) الحاجة إلى توسيع الطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة لتأجيل الإجراءات القضائية التي بدأت ضد الرئيس السوداني البشير ليشم كوت ديفوار وليبيا وكينيا.
- (7) هل ثمة عدم الترابط والانسجام بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكتب التمثيلي للاتحاد لدى الأمم المتحدة والمجموعة الأفريقية في نيويورك فيما يتعلق بتنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة الجنائية.

100-ردا على هذه التساؤلات، قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) يتم استكمال عملية منح المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان اختصاصا مقاضاة الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة على الأرض الأفريقية.
- (2) تم إرجاء طلب المحكمة الجنائية الدولية لإنشاء مكتب اتصال في مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، عملا بمقرر المؤتمر الصادر في يوليو 2010 في كمبالا، أوغندا.

(3) سيتم بحث الاقتراح بشأن تعيين ودعم مرشح إفريقي ذي مصداقية لمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر 2011 من قبل اللجنة الوزارية للترشيحات.

(4) هناك اتصال وتعاون جيد بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والمكتب التمثيلي للاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة والمجموعة الإفريقية في نيويورك حول تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية. غير أن هناك حاجة إلى أن تدافع المجموعة الإفريقية عن مصالح إفريقيا في مجلس الأمن للأمم المتحدة وتنفذ المقررات بالكامل.

(5) إن المفوضية كانت متسقة في صياغة موقف الاتحاد الإفريقي من المحكمة الجنائية الدولية في جميع المحافل الدولية التي تمت إثارة المسألة فيها. لا تدعم إفريقيا الإفلات من العقاب بل تعارض أيضا بالأحرى، المعايير المزدوجة التي تعمل بها المحكمة الجنائية الدولية.

101- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصى المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي وتوصياته؛
- (2) التأكيد على الحاجة إلى بذل جميع الجهود وبحث السبل والوسائل الكفيلة بضمان احترام طلب الاتحاد الإفريقي إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن إرجاء الإجراءات المتخذة بحق الرئيس السوداني عمر البشير.
- (3) التأكيد أيضا على الحاجة إلى بذل كافة الجهود لضمان معالجة الطلب بشأن إرجاء تحقيقات وملاحقات المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأعمال العنف المترتبة على انتخابات 2008 في كينيا بصورة مناسبة وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي.

- (4) طلب مجموعة الدول الإفريقية الأطراف في نيويورك وفي لاهاي متابعة تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية عن كذب.
- (5) مواصلة التفكير في أفضل السبل للدفاع عن مصالح إفريقيا وحمايتها بالكامل في النظام القضائي الدولي ودراسة تنفيذ مقرر مؤتمر الاتحاد الإفريقي بشأن توسيع الولاية القضائية الجنائية للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للتعامل مع الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة على أرض إفريقيا.
- (6) التأكيد على أن تشاد وجيبوتي وكينيا إذ استقبلت الرئيس السوداني البشير قد تصرفت عملاً بمقررات المجلس ذات الصلة.

(14) تقرير المفوضية عن البرنامج العشري لدعم القدرات للاتحاد الإفريقي - الأمم المتحدة، الوثيقة (EX.CL/671(XIX)):

102- عرض التقرير ممثل المفوضية.

103- بعد المناقشة، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

- (1) لا يتضمن التقرير أي توصيات.
- (2) من الجدير بالتقدير أن التقرير شدد على ضرورة امتلاك الاتحاد الإفريقي للعملية، الحاجة إلى تعبئة الموارد ومشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- (3) يجب تغيير العناوين الرئيسية للتقرير بحيث تأخذ في الحسبان المسائل الرئيسية المضمنة في التقرير (المراجعة كل ثلاث سنوات ونتائج الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي).
- (4) تم الإعراب عن الحاجة إلى الحصول على تقارير منتظمة حول المراجعة كل ثلاث سنوات ودورات آلية التنسيق الإقليمي.
- (5) معرفة ما إذا كان البرنامج قد حقق أي فائدة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، وإذا كان الأمر كذلك فيتعين توضيح الإنجازات.

(6) يجب أن يكون البرنامج قائم على النتائج وأن يوضح المواضيع والأهداف المحددة التي ينبغي تحقيقها.

(7) يجب على المفوضية تعميم تقرير الخبراء الاستشاريين.

104- في تناوله للانشغالات المثارة، أوضح ممثل المفوضية الآتي:

- (1) يجب أن تدرج في التقرير جميع التعليقات ذات الصلة.
- (2) يعزى النقص في الإنجازات على مستوى التنفيذ إلى غياب تقسيم واضح للأنشطة التي يتعين تنفيذها بواسطة كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما يجب تعميم تقرير الخبراء الاستشاريين حول المراجعة كل ثلاث سنوات، وفقاً للمطلوب.

105- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يرحب بتقديم تقرير المفوضية عن البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة، لأول مرة، إلى أجهزة وضع السياسات للاتحاد الأفريقي.
- (2) أن يحيط علماً بتوصيات الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي، وعلى الأخص، أن يطلب من منظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة من خلال توفير التمويل الكافي والمنظم والمستدام.
- (3) أن يعترف بأهمية المساهمة التي من الممكن أن يقدمها البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة في تعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي على تنفيذ تفويضها بفعالية في المساعدة على تنمية القارة.
- (4) أن يرحب بالجهود المتجددة التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة والأعضاء الآخرون في آلية التنسيق الإقليمي لتعزيز تنفيذ

البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة، بما في ذلك العملية المشتركة الحالية للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة الخاصة بإعداد برنامج عمل لدعم القدرات لصالح مفوضية الاتحاد الأفريقي يستند إلى الخطة الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأولوياتها.

(5) أن يطلب من المفوضية تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي حول البرنامج على أن تركز هذه التقارير بدرجة أكبر على النتائج والإنجازات الملموسة بما يتعدى المسائل المؤسسية والتنظيمية.

(6) أن يدرج هذا البند في الجزء (أ) من جدول أعمال المجلس التنفيذي.

15 () التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقرر (EX.CL/DEC.573(XVII)) بشأن

الهيكل المؤسسي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، الوثيقة (EX.CL/672(XVII)):

106- قدم التقرير ممثل المفوضية.

107- اعتبرت لجنة الممثلين الدائمين أن مبادرة إنشاء هيكل مؤسسي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا فكرة يجب دعمها وتشجيعها. غير أن المناقشات أبرزت أوجه القصور التالية:

(1) اقتصر الهيكل المؤسسي المقترحة على تحديد مختلف الأجهزة التي تتكون

منها، مما يدفع إلى الاعتقاد بأنها ليست سوى الزيادة في الأداة البيروقراطية؛

(2) تهتم الدول الأعضاء أكثر فأكثر، بالنتائج الملموسة لهذه الهيكل المؤسسي

والمتمثلة في تحسين البنية التحتية في القارة؛

(3) لا تشير الهيكل المؤسسي إلى أي برنامج أو مشروع. ينبغي أن ينبثق التنظيم

الهيكل المقترح، عادة ، من طبيعة ونوعية البرامج والمشاريع المحددة؛

(4) لم يتم مراعاة أوجه التفاعل بين مختلف المستويات المتمثلة في المفوضية،

والنيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء؛

(5) لم تتم الإشارة إلى الآثار المالية المتعلقة بتنفيذ هذا الهيكل؛

- (6) تعتبر مساهمة جميع الشركاء مثل البنك الأفريقي للتنمية والتمويل الآخرين، ضرورية وتضمن أن يشمل النص النهائي للمنظومة المؤسسية جميع وجهات النظر التي ستوضع على أساسها خارطة طريق توافقية؛
- (7) لا يتضمن التقرير كل ما هو موجود في مجال البنية التحتية. ولا توجد أية إشارة لا إلى برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ولا إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالبنية التحتية؛

108- قدم ممثل المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) يغطي التقرير جميع المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية في أفريقيا من حيث تنسيق إدارتها؛
- (2) سيتم تناول البرامج والمشاريع مجدداً في التقرير عن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛
- (3) لم تدخل وكالة النيباد تماماً مرحلة التفعيل ولم يتم تحديد طرق التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد؛
- (4) ترمي آلية التنسيق المقترحة في الهيكل المؤسسي إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الكيانات المكلفة بمسائل البنية التحتية في أفريقيا بغية تجنب تداخل المهام وازدواجيتها.

109- ختاماً اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علماً بتقرير والتوصيات المتضمنة فيه بخصوص إنشاء الهيكل المؤسسي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا واعتبارها عملاً يجري تنفيذه؛
- (2) دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التعاون مع المؤسسات المعنية في أفريقيا لإعداد تقرير واف عن الهيكل المؤسسي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا.

(16) التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقرر (XVI) ASSEMBLY/AU/DEC.354

بشأن خارطة الطريق في إطار التحضير لاستضافة القمة العالمية للأفريقيين في

المهجر:

110- قدم ممثل المفوضية التقرير.

111- بعد هذا العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات والتعليقات التالية:

(1) اقتصر التقرير على المهجر الأفريقي في أمريكا الشمالية والبحر الكاريبي وأوروبا تاركا مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية التي تعتبر واحدة من المناطق المحتملة.

(2) تفتقر خارطة الطريق إلى رؤيا.

(3) لم يتم إبراز نتائج العمليات الاستشارية في التقرير.

(4) ضرورة إقامة علاقات مع المهجر الأفريقي في قارات أخرى وتشجيعه على الاستثمار في إفريقيا.

112- عند معالجة بعض المسائل المثارة، قدم ممثل المفوضية الإيضاحات التالية:

(1) الترحيب بما أبدى من تعليقات وملاحظات سيتم إدراجها في التقرير حسبما أكد ذلك.

(2) لم يكن التقرير مقصور فحسب على أوروبا، بل تم استهداف مناطق أخرى أيضا.

(3) أبرزت رؤية مبادرة المهجر في المقرر الصادر عن المؤتمر وكذلك في المادة (ف) من المبادرة.

113- ختاماً، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً بالتقرير المرحلي عن تنفيذ خارطة الطريق ومقرر المؤتمر بشأن عملية المبادرة العالمية للمهجر الأفريقي.

(2) الإحاطة علماً أيضا بجهود ومساهمات جميع أصحاب المصلحة الذين أولوا اهتماما كبيرا لتنفيذ مقرر المؤتمر.

3) التماس الدعم المستمر من الدول الأعضاء بغية تعزيز هذه الجهود الهامة في تنفيذ مقرر المؤتمر بشأن عملية المبادرة العاملة للمهجر الأفريقي.

القسم السابع: بحث تقارير اللجان الفرعية للمجلس التنفيذي:

- 1) بحث تقرير اللجنة الوزارية للترشيحات - EX.CL/DEC.673(XIX).
- 2) بحث التقرير المرحلي عن أنشطة اللجنة الوزارية لانتخاب أعضاء المفوضية في يناير 2012، الوثيقة (EX.CL/674(XIX)):

114- يجب على اللجان الوزارية تقديم هذه التقارير إلى المجلس التنفيذي.

القسم الثامن: بحث تقارير أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى:

- 1) بحث تقرير لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته، الوثيقة (EX.CL/675(XIX)):

115- قدم التقرير رئيس لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته.

116- بعد العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

- 1) ضرورة تكاتف جميع الدول الأعضاء في حماية وتعزيز رفاهية الطفل الأفريقي.
- 2) ضرورة تزويد لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته بالمساعدات والمخصصات المالية اللازمة لتمكينها من تنفيذ تفويضها.
- 3) منح الاهتمام العاجل للعديد من الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الطفل الأفريقي.
- 4) تضمين التقرير الحقائق على أرض الواقع.
- 5) تمكين الطفل الأفريقي الوصول إلى التعليم والصحة والغذاء.
- 6) دعوة لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته إلى تقديم التقارير للتمكين من تقديم الدول لتقاريرها في وقت مبكر.

(7) التماس لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته تعاون اللاعبين الرئيسيين المعنيين.

117- في رده على أوجه الفلق المثارة، قدم رئيس لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته التوضيحات التالية:

(1) تسببت الصعاب المالية في الحد من أنشطة لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته.

(2) سوف تتطلق لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته في مجال الزيارات الميدانية للتحري عن الأوضاع الحالية للطفل، إذا ما توفرت الموارد الكافية.

(3) الاتفاق مع الموقف المطالب بأن يتاح للأطفال الأفريقيين الوصول إلى الرفاهية.

(4) سوف تواصل لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته تعاونها الجيد مع المجتمع المدني والعناصر الفاعلة الأخرى التي تعمل نحو تعزيز حقوق الأطفال الأفريقيين ورفاهيتهم.

118- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً بالتقرير وتوصياته وتشجيع لجنة الخبراء الأفريقيين في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال.

(2) تهنئة الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها بتقديمها تقاريرها عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في الوقت المناسب وحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو هذا الحذو.

(3) توجيه نداء عاجل إلى الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الميثاق لحثها على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

- (4) طلب مراعاة لجنة الخبراء الأفريقيين مستقبلاً تقديم جدول كامل عن الأوضاع بالنسبة لكل دولة على حدة.
- (5) التذكير بالمقرر (XIII) EX.CI/DEC.441 بشأن تخصيص ميزانية مستقلة للجنة في ميزانية السنة المالية 2012.

(2) **بحث تقرير البرلمان الأفريقي، الوثيقة (XIX) EX.CL/676:**

- 119- قدم التقرير أحد الأعضاء في هيئة مكتب البرلمان الأفريقي.
- 120- في نهاية العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:
- (1) الحاجة إلى كون التقرير متسقاً، قائماً على الوقائع ومثيراً للتفكير في الوضع السياسي الراهن في الدول الأعضاء؛
- (2) رحبت جمهورية مصر العربية بالزيارة التضامنية المنتظرة لهيئة مكتب البرلمان إلى مصر في أعقاب الانتفاضة التي حدثت مؤخراً في هذا البلد؛
- (3) من غير الواقعي، اقتراح وقت محدد لاعتماد بروتوكول البرلمان الأفريقي في وقت لم يكتمل فيه العمل المتعلق به.

121- رداً على المسائل التي أثّرت، أوضح ممثل البرلمان الأفريقي ما يلي:

- (1) ستُبذل جهود في المستقبل للتفكير على نحو سليم في الأوضاع السائدة في الدول الأعضاء مثل التحول السياسي الحديث الذي جرى في الآونة الأخيرة في كل من تونس ومصر؛
- (2) ستتم المهمة التضامنية للبرلمان الأفريقي إلى جمهورية مصر العربية في الوقت المناسب؛

(3) يعتبر الموعد النهائي المقترح ليناير 2012 لاعتماد بروتوكول البرلمان الأفريقي أمراً استباقياً.

122- في الختام، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علماً بتقرير البرلمان الأفريقي والتوصيات الواردة فيه، فضلاً عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة قيد البحث؛
- (2) التشديد على ضرورة الإسراع بعملية مراجعة بروتوكول البرلمان الأفريقي لتمكين هذا الجهاز من أداء تفويضه بشكل فعال؛
- (3) التذكير بالمقررات السابقة للمجلس التنفيذي بخصوص المسائل الهيكلية والمالية ودعوة اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل واللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية إلى دراسة مقترحات البرلمان الأفريقي وتقديم توصيات مناسبة في هذا الشأن إلى لجنة الممثلين الدائمين لبحثها؛
- (4) الإحاطة علماً بالاقتراح المقدم من البرلمان الأفريقي لمراجعة اللوائح المالية المطبقة عليه لكن مع التذكير بضرورة الالتزام بالنظم واللوائح المالية للاتحاد.

(3) بحث تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الوثيقة

:(EX.CL/677(XIX))

123- قدم التقرير رئيس مؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي.
124- في ختام العرض أحاطة لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علماً بالتقرير.

(2) تشجيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي على مواصلة الجهود في القيام بمهامه وفقا لنظامه الأساسي ومختلف المقررات الصادرة عن المجلس التنفيذي.

(4) بحث تقرير اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة
:(EX.CL/678(XIX))

125- لأسباب قاهرة وفنية لم يتسنّ تقديم التقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين حيث تعذر عليها في ظل هذه الظروف تقديم توصيات بهذا الشأن. وتوصي لجنة الممثلين الدائمين بتأجيل عرض التقرير حتى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في يناير 2012.

(5) بحث تقرير المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة
:(EX.CL/679(XIX))

126- قدم التقرير رئيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

127- أدى العرض إلى الملاحظات التالية:

(1) تدل حصيلة الأنشطة المقدمة على أن المحكمة قد دخلت فعلا في مرحلتها التشغيلية. وفي هذا الصدد، فإنها تستحق الدعم من حيث الاعتمادات المالية وإجازة الهيكل المقترح لقلم المحكمة. سيوفر التشغيل الكامل للمحكمة بالنسبة لأفريقيا وسيلة تصدي للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للقارة من خلال نزاهة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الذي يحصر، على ما يبدو، تدخلاته في أفريقيا.

(2) لم تصدق جميع الدول الأعضاء على البروتوكول المؤسس للمحكمة. ويتوقع من الدول التصديق عليه إدماج أحكام هذه الوثيقة في تشريعاتها الوطنية.

(3) إضافة إلى مشكلة الإمكانيات المالية الكافية التي يجب تزويد المحكمة بها لضمان سيرها على نحو فعال، هناك مسألة توسيع ولايتها القضائية لتشمل الاختصاص الجنائي. غير أن هذا التوسيع يقتضي استكمال عملية الدمج بين محكمة حقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل. وعندئذ ستتمتع المحكمة بالولاية القضائية للبدء في مخالفات جنائية.

(4) تواجه المحكمة، لأسباب مجهولة، صعوبات في تنفيذ خطوط الميزانية المعتمدة من قبل الأجهزة المختصة للسنة المالية 2011 والمتعلقة بالوضع الجديد للقضاة.

(5) كان من المفترض أن يتم النظر في الهيكل المقترح لقلم المحكمة منذ 2009، وفقا لمقرر الأجهزة المختصة. وبالتالي، فإن من الضروري تحديد موعد أقصى لاستكمال هذه العملية.

128- في معرض رده، قدم رئيس المحكمة إيضاحات حول مسائل قانونية تتعلق بالولاية القضائية للمحكمة والدمج المتوخى بين محكمة حقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل.

129- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علما بالتقرير والتوصيات الواردة فيه وكذلك بالأنشطة التي تم القيام بها خلال الفترة قيد الاستعراض.

(2) التأكيد مجددا على النداء الموجه للدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدق بعد على البروتوكول المؤسس للمحكمة، لأن تقوم بذلك.

(3) دعوة المحكمة إلى تنفيذ ميزانية 2011 فيما يتعلق بوضع القضاة.

(4) دعوة اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل إلى النظر في مناصب الهيكل المقدم من المحكمة ورفع توصيات مناسبة إلى لجنة الممثلين الدائمين.

- (5) تشجيع المحكمة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على التعاون الوثيق في تفويض كل منهما لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في القارة.
- (6) التأكيد على ضرورة التعجيل بالدراسات المتعلقة بمشروع توسيع الولاية القضائية للمحكمة لتشمل المخالفات الجنائية وفقا لمقرر المؤتمر في هذا الخصوص.
- (7) تشجيع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإيداع الإعلان بقبول اختصاص المحكمة بطلبات من الأفراد والمنظمات غير الحكومية ورفع دعاوى مباشرة إليها بعد استنفاد كافة سبل الطعن الداخلية، على القيام بذلك.

(6) بحث تقرير مجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد، الوثيقة (EX.CL/680(XIX)):

- 130- قدم التقرير ممثل مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري حول الفساد.
- 131- خلال النقاش الذي أعقب ذلك، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات والتعليقات التالية:
- (1) يعد منع ومكافحة الفساد أمرين أساسيين في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية للقارة.
 - (2) أنشاء عدد من الدول الأعضاء مجالس لمناهضة الفساد وقامت بوضع أدوات لمكافحة، ويتعين الاقتداء بهذه الأمثلة في جميع أنحاء القارة.
 - (3) من الأهمية بمكان الحفاظ على استقلالية المجلس الاستشاري حول مكافحة الفساد وعلى شفافيته ومصداقيته.
 - (4) يجب أن يرتقي دوما أعضاء المجلس الاستشاري حول الفساد إلى أعلى المستويات الأخلاقية في أداء واجباتهم، كما أن إمكانية إعلان الأصول والمسؤوليات عند الاضطلاع بالواجبات يتعين أخذها بعين الاعتبار.

- (5) لا ينبغي أن يعتمد المجلس الاستشاري فقط على استخدام الاستبيان في جمع المعلومات، بل يتعين عليه استعمال أساليب أخرى ذات مصداقية وفعالة.
- (6) في الفقرة 17 من التقرير ينبغي حث الدول الأعضاء بدلاً من تشجيعها على التوقيع والتصديق على اتفاقية منع الفساد ومكافحته.

132-رداً على هذه الملاحظات، قدم ممثل المجلس الاستشاري التوضيحات التالية:

- (1) الفساد أحد العيوب التي تؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة كما أنه يشكل انشغالاً رئيسياً للبلدان الأفريقية.
- (2) أعيد التأكيد للدول الأعضاء على أن الشفافية والمستويات الأخلاقيات العالية تميز أعضاء المجلس الاستشاري.
- (3) اعتمد المجلس الاستشاري مدونة سلوك لمنع تعارض المصالح ودعم المصداقية.
- (4) عند تنفيذ الأنشطة العديدة المقررة في الخطة الإستراتيجية 2011 - 2015 للمجلس الاستشاري، سيتم استخدام أدوات متنوعة لجمع المعلومات دون الاقتصار على الاستبيان.

133- في نهاية المناقشات، أجازت لجنة الممثلين الدائمين تقرير المجلس الاستشاري حول

الفساد وأوصى المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علماً بالتقرير والتوصيات الواردة فيه.
- (2) التأكيد على قيام الاتحاد الأفريقي جماعياً بدعم جميع الجهود الهادفة إلى مكافحة الفساد.
- (3) تشجيع المجلس الاستشاري حول الفساد على مواصلة أنشطته بشكل فعال لأداء تفويضه وتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.
- (4) حث الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق أو تؤهل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته على القيام بذلك.

(7) بحث تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، الوثيقة (EX.CL/681(XIX)):

134- قدم التقرير رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي.

135- وأعقت العرض الملاحظات التالية:

- (1) ينبغي أن يتقدم الاتحاد الأفريقي بطلب لإدراج المسألة المتعلقة بتعويض أفريقيا عن المعاناة التي سببتها لها ممارسة الرق في جدول أعمال إحدى الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- (2) لم يُرفق بالتقرير برنامج العمل والخطة الإستراتيجية المذكوران فيه. وعليه، لا يمكن للجنة الممثلين الدائمين، التي لم تبحثهما، أن تقدم توصيات بشأنهما. من جهة أخرى، لا تتطلب خطة العمل، نظرا لطابعها كوثيقة داخلية، إجازة أجهزة وضع السياسات ليتم تنفيذها؛
- (3) يظل التصديق على الخطة الإستراتيجية 2010-2013 للجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي مرهونا بالالتزام بإجراءات البحث التي تخضع لها جميع الوثائق التي تتم توصية أجهزة وضع السياسات باعتمادها؛
- (4) ينبغي أن يتضمن بحث الخطة الإستراتيجية 2010-2013 وبرنامج العمل دراسة الميزانية اللازمة لتنفيذ كل منهما.

136- قدم رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الردود التالية:

- (1) قدمت بالفعل، في 2006، حكومة سانت لوسي، مدعومة من غانا، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، طلبا للتعويض عن الأضرار الناجمة عن الرق. وللاتحاد الأفريقي حرية معاودة الكرة إن رأت ذلك ضروريا؛
- (2) إن الخطة الإستراتيجية متاحة على الرغم من عدم إرفاقها بالتقريرين. غير أنها لا تخضع للتلخيص نظرا لكثافة مضمونها التي تجعل منها وثيقة كبيرة الحجم؛

- 137- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:
- (1) أن يحيط علماً بالتقرير والدراسات التي أجريت حتى الآن، وكذلك بالتوصيات الواردة فيها؛
 - (2) تشجيع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي على مواصلة عملها بنشاط في تنفيذ التفويض المسند إليها؛
 - (3) ينبغي أن تقدم لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي اقتراحات بشأن برنامج العمل والخطة الإستراتيجية من خلال اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج.

القسم التاسع: الانتخابات:

- (1) انتخاب الأحد عشر (11) عضواً في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، الوثيقة (EX.CL/682(XIX)):
- (2) انتخاب خمسة (5) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة (EX.CL/679(XIX)):

138- هذه البنود مطروحة للبحث بواسطة المجلس التنفيذي.

القسم العاشر: بنود مقترحة من الدول الأعضاء:

- (1) مقرر بشأن الاتحاد الأفريقي بخصوص "عملية صنع القرار للاتحاد الأفريقي، عدم تنفيذ المقررات والحاجة إلى التزام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد بدعم مقررات القمة واحترام حرمتها (بند مقترح من جمهورية ناميبيا)، الوثيقة (EX.CL/684(XIX)) Add.1:

139- عرض هذا البند سعادة السيدة كاكينا نانجولا سفيرة جمهورية ناميبيا.

140- بعد العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

(1) يجب دعم المبادرة الناميبية حيث أنها تساعد في تقليص خرق وانتهاك مقررات أجهزة صنع السياسة إلى أدنى قدر.

(2) هناك حاجة إلى تعديل الفقرة 8 من مشروع المقرر المصاحب للاقتراح.

141- في تناولها للتعليقات المثارة، رحبت سفيرة جمهورية ناميبيا بجميع التعليقات التي أبدت وطمأنت لجنة الممثلين الدائمين بأن إسهاماتها البناءة سيتم إدراجها في المقترح لتقويته.

142- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) أن يحيط علماً بالاقترح ومشروع المقرر المقدم بشأنه.

(2) أن يوصي ببحث البند من قبل المجلس التنفيذي.

(2) نتائج الحلقة الدولية حول العيد الخمسين لاستقلال البلدان الأفريقية (بند مقترح من

جمهورية بنين)، الوثيقة EX.CL/684(XIX) Add.2:

143- قدم البند سعادة مونتشو فرديناند سفير جمهورية بنين.

144- بعد العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

(1) كان الاقتراح محل ترحيب لأنه يجسد الماضي التاريخي للنضال من أجل استقلال أفريقيا.

(2) لم تدرج في الاقتراح الانشغالات التي سبق أن أثارها بعض الدول الأعضاء ونوقشت مع بنين.

(3) لم يتضمن الاقتراح إشادة بالمواطنين الأفريقيين العاديين الذين ضحوا بحياتهم من أجل تحرير أفريقيا.

(4) إن النهج الانتقائي في التنويه بحفنة من أبطال تحرير أفريقيا لم يكن ملائماً. يلزم في هذا الصدد الإشارة إلى جميع الأبطال الذين ناضلوا بلا كلل من أجل تحرير أفريقيا.

(5) يجب أن يطلب من المفوضية الحصول على محضر فعاليات مؤتمر برلين الذي ناقشت فيه قوى الاحتلال مصير أفريقيا.

145- في تناوله لبعض المسائل المثارة، قدم سفير جمهورية بنين الإيضاحات التالية:

- (1) تم الترحيب بتعليقات ومساهمات الدول الأعضاء التي ستسهم في إثراء الاقتراح.
- (2) كان هناك خطأ في مشروع المقرر سيتم تصحيحه كما سيتم توزيع مشروع منقح للبحث.
- (3) تم التنويه بجميع آباء كفاح التحرير خلال الحلقة الدراسية ولكن أغفلت الإشارة إليهم في الاقتراح بدون قصد.

146- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين الاقتراح وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علماً باقتراح بنين ومشروع المقرر المقدم إلى المؤتمر بشأن هذا الموضوع.
- (2) الإشارة إلى أهمية الموضوع الذي يذكر بالتاريخ المشترك الذي صنع بفضل تضامن كبير وقيم عظيمة أخرى تهدف إلى الحفاظ على كرامة أفريقيا ودورها في دعم السلام والحرية في العالم.
- (3) إحياء ذكرى المناضلين الأفريقيين البارزين الذين قدموا تضحيات من أجل تحرير واستقلال وكرامة أفريقيا.
- (4) تشجيع البدء في إعداد دراسة عن مساهمات الشخصيات الأفريقية العظيمة في تاريخ تحرير القارة.
- (5) التوصية بعرض اقتراح بنين على المجلس التنفيذي لبحثه.

(3) التحضير الأفريقي لمؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو + 20):

المواقف الموحدة والاستراتيجيات المشتركة في مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر

والحوكمة الدولية للبيئة (بند مقترح من جمهورية الكونغو)، الوثيقة

:EX.CL/684(XIX) Add.3

147- عرض تقرير معالي سفير جمهورية الكونغو.

148- خلال المناقشة التي تلت تمت إثارة التعليقات والملاحظات والإيضاحات التالية:

(1) تستحق المبادرة الإشادة ويتعين دعمها نظرا لأهمية المسائل البيئية للتنمية في أفريقيا.

(2) يمثل غياب التنسيق عادة مشكلة تواجه أفريقيا في المحافل الدولية، لذلك تعتبر المبادرة خطوة في الاتجاه الصحيح.

(3) يتعين بذل الجهود بهدف ضمان استكمال مختلف المبادرات بعضها البعض.

(4) تواصل أفريقيا مواجهة تهديدات بيئية كبيرة ولذلك يتعين اتخاذ كافة التدابير الضرورية بهدف ضمان مشاركتها الكاملة في مؤتمر ريو في يونيو 2012 على أن تكون جزءا من العملية الرامية إلى التوصل إلى توافق حول تحديد الاقتصاد الأخضر.

(5) إن مقترح لإنشاء محكمة دولية للبيئة من قبل مؤلف معروف، على أساس مبدأ دفع كل واحد الثمن للتلوث الذي يحدثه ويستحق المزيد من الاهتمام.

(6) أعربت ممثلة كينيا عن رغبة بلدها في المشاركة في رعاية مقترح جمهورية الكونغو.

(7) وجد مقترح الإبقاء على مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو المنظمة الدولية المقترحة للبيئة في نيروبي دعماً قوياً من أعضاء الوفود.

(8) تم طلب زيادة المعلومات حول وضع المنظمة الدولية المقترحة للبيئة وتفويضها وأهدافها وصلتها ببرنامج الأمم المتحدة الحالي للبيئة.

(9) إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كبرنامج لم يعد كافياً لمعالجة التحديات البيئية الضخمة التي تواجه العالم، لذلك وجدت فكرة إنشاء المنظمة الدولية للبيئة الدعم.

(10) تم الإعراب عن القلق إزاء إثارة الورقة للعديد من الأسئلة دون محاولة توفير الإجابات.

(11) تم طلب المزيد من المعلومات حول الاجتماع التنسيقي المقترح والمقرر عقده في أكتوبر 2011.

(12) يتيح مؤتمر ريو الفرصة للمشاركين الأفريقيين للاستلها من النجاحات التي سجلتها البرازيل في التنمية الخضراء.

(13) يتعين على مكاتب الاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء العالم زيادة نشاطها في توفير المعلومات ذات الصلة حول المناقشات المتواصلة والمتعلقة بالمسائل ذات الأهمية بالنسبة للقارة. في هذا الصدد، كان ينبغي لبعثة الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة أن تكون أكثر استعداداً لتقديم المعلومات حول التحضيرات لمؤتمر ريو+20، ويتعين دعوة ممثل للمكتب إلى قمة يناير 2012 بهدف إحاطة أجهزة صنع القرار حول وضع المفاوضات للتوصل إلى موقف موحد من إطار مجموعة الـ77 والصين.

149- أشاد ممثل المفوضية، في مداخلة لاحقة، بما يلي:

(1) يجد المقترح الترحيب على ضوء الحاجة إلى كفاية التنسيق والتحدث بصوت واحد.

(2) يمكن استخلاص العديد من الدروس من عملية الخروج بموقف موحد من تغير المناخ.

- (3) الإعراب عن الانشغال باعتماد نتائج ورشتي العمل حول الموضوع الوارد في الفقرة 3 لمشروع المقرر، حيث لم يتم بحثها من قبل الهياكل ذات الصلة (المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة)، ولذلك فإنه من السابق لأوانه اعتماد نتائجها.
- (4) يتعين دمج الدور التنسيقي لجمهورية الكونغو في الهياكل الحالية.

150- في رده على المسائل والاستفسارات المثارة، صرح سفير جمهورية الكونغو بما يلي:

- (1) يتعين حذف الإشارة إلى ورشتي العمل الواردة في الفقرة 3 لمشروع المقرر وذلك حسب اقتراح المفوضية.
- (2) يتعين الدعوة بقوة إلى الإبقاء على مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو منظمة دولية مستقبلية للبيئة في نيروبي.
- (3) وجد العرض الكيني بالمشاركة في رعاية المقترح للترحيب الحار والتقدير الأمر الذي من شأنه نقل رسالة سياسية واضحة لبقية العالم.
- (4) يعقد الاجتماع التنسيقي في أكتوبر 2011، في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا.

151- في الختام، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية إلى المجلس التنفيذي:

- (1) الأخذ في الاعتبار مضمون مقترح جمهورية الكونغو بشأن التحضيرات الأفريقية لمؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو+20)، بما في ذلك الحاجة إلى إعداد الموقف الموحد والاستراتيجيات إلى جانب تقديم المقرر.
- (2) دعوة الدول الأعضاء والمجموعة الأفريقية بالحاح إلى المشاركة النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة (ريو+20)، بهدف تعزيز المصالح الأفريقية والدفاع عنها وذلك فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وبالمشاركة الكاملة للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة.

- (3) التشديد على ضرورة قيام أفريقيا بتنسيق جميع مبادراتها وأنشطتها المتعلقة بمسائل البيئة وتغير المناخ.
- (4) التوصية بأن تقر أي عملية لإعادة هيكلة الإدارة الشاملة للمسائل البيئية بالمؤسسات الحالية ولاسيما الحاجة إلى الإبقاء على مقر الهيئة المستقبلية المسؤولة عن البيئة والتي تحل محل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، كينيا.

(4) جائزة جاك ضيوف للأمن الغذائي (بند مقترح من جمهورية مالي وشاركت في رعايته جمهورية ملاوي)، الوثيقة EX.CL/684(XIX) Add.4

152- عرض البند سفير جمهورية مالي وأشاد به سفير جمهورية ملاوي. وقد أكد السفيران أهمية الجائزة تقديراً للدكتور جاك ضيوف على خدمته الجديرة بالثناء في قيادة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وكحافز للأفريقيين الآخرين في مواقع المسؤولية على أداء مهامهم بمصداقية. كما أن إنشاء هذه الجائزة سيشجع الدول الأعضاء والمؤسسات الزراعية على أن تولي اهتماماً خاصاً للزراعة بغية تحسين الإنتاجية الغذائية والأمن الغذائي.

153- عقب العرض، أشادت أغلبية الوفود بالمبادرة وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي. بينما أشارت وفود أخرى إلى ضرورة قيام المفوضية بإعداد طرق تفعيل الجائزة وإطار إدارتها والهياكل ذات الصلة، بما في ذلك تعبئة الموارد والتوضيح المفصل لأدوار الأمانة ولجنة الاختيار ولجنة التوجيه. كما اقترح زيادة مبلغ الجائزة إلى أكثر من 10000 دولار أمريكي حتى تفيد كحافز.

154- في رده شكر سفير جمهورية مالي جميع الوفود على مساندتها للاقتراح، وأكد على أنه سيتم في وقت لاحق إعداد الطرق المفصلة لتفعيل الجائزة بواسطة مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء المعنيين، مثل الفاو.

155- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين الاقتراح وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) الإحاطة علماً بالاقتراح المقدم من جمهورية مالي وشاركت في رعايته جمهورية ملاوي، وكذلك مشروع المقرر المقدم بشأنه.
- (2) تهنئة الدكتور جاك ضيوف على أدائه الممتاز على مدى ثلاث (3) ولايات كمدير عام لمنظمة الأغذية والزراعة وأيضاً على التزامه المتميز تجاه تنمية الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا.
- (3) دعوة الدول الأعضاء وجميع الشركاء إلى مساندة جائزة جاك ضيوف المقترحة "من خلال مساهمات طوعية وضمان استدامتها التمويلية والبيئية.
- (4) التشديد على ضرورة أن تعد المفوضية أيضاً طرق تفعيل مثل هذه الجائزة، بما في ذلك ما يتعلق بتعبئة الموارد وإطار الإدارة والهيكل وكذلك تحديد معايير تطبيق بخصوص منح الجائزة.
- (5) إجازة الاقتراح المقدم من جمهورية مالي وجمهورية ملاوي.

(5) دعم مشروع القرار الصادر عن الدورة العادية السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة عبر أنحاء العالم (بند مقترح من بوركينا فاسو)، الوثيقة EX.CL/684(XIX) Add.5:

- 156- قام سفير بوركينا فاسو بتقديم مشروع القرار.
- 157- حيث لجنة الممثلين الدائمين بالإجماع المبادرة التي اتخذتها بوركينا فاسو لحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على اعتماد قرار ذي بعد دولي يمنع تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة.
- 158- اتجهت المناقشات التي تلت ذلك نحو مساندة مشروع هذا القرار مبرزة أسباب هذه المساندة على النحو التالي:

- (1) يشكل تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة انتهاكاً لحقوق المرأة ويندرج منعه في السياق العام لتوفير الحماية القانونية للنساء والفتيات الأفريقيات؛
- (2) لا ينبغي معالجة مشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة من الجانب التشريعي فقط بالنظر إلى الفوارق الموجودة في كثير من الأحيان بين الأحكام التشريعية والقانونية والممارسات الجارية على أرض الواقع؛
- (3) غالباً ما يعود تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة إلى الممارسات الثقافية والتقليدية العتيقة التي تقاوم الزمن. ومن ثم، تتجلى الضرورة الحتمية لإضافة الجانب البيداغوجي والتوعية بمجموعة الإجراءات الرادعة؛
- (4) أصدرت معظم البلدان الأفريقية التي تعاني من مشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة تشريعات مناسبة، وتوجد على المستوى القاري أدوات قانونية ذات صلة. وتكمن أصالة اقتراح بوركينا فاسو في كونه مبادرة تطرح النقاش حول مشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة على مستوى الأمم المتحدة؛
- (5) يجب أن يرافق تجريم الممارسات المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة بإجراءات إعادة توجيه وإدماج "محترفات" ختان المرأة بغية مراعاة الخسائر في الإيرادات المترتبة على منع هذه الممارسة.

159- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين المقترح وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يحيط علماً باقتراح بوركينا فاسو وبمشروع المقرر المتعلق به؛
- (2) أن يقر بأن تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية للمرأة ولنص وروح الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة؛
- (3) أن يعرب عن دعمه القوي لاعتماد قرار بشأن منع تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة من قبل الدورة السادسة والستين القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعو جميع الدول الأعضاء للعمل على تعزيز منع هذه الممارسة في بلدانها.

(6) مشروع إنشاء مركز التميز الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس

العاصمة، (بند مقدم من الجمهورية التونسية)، الوثيقة Add.7 (XIX) EX.CL/684:

160- قدم سفير الجمهورية التونسية البند ومقترح مشروع مفصل ولمحة عن المركز، الذي يهدف إلى تضييق الفجوة الرقمية بين أفريقيا وبقية العالم ويعين على تحقيق النمو الاقتصادي في القارة.

161- بعد العرض، أثنت معظم الوفود على المبادرة وأوصت بها المجلس التنفيذي. أبدت

وفود أخرى التعليقات والملاحظات التالية وطلبت الإيضاحات بشأنها:

(1) ما هي المبادئ والمعايير المطلوبة لإقامة المركز في تونس وما إذا كان المركز

قد استوفى الشروط كي يصبح مشروعاً أفريقياً؟

(2) كيف تنوي تونس تمويل إنشاء وتشغيل المركز بالرغم من التأكيد على أنه لا

تكون له آثار مالية على ميزانية الإتحاد؟

(3) ماذا تمثل الأرقام الواردة في الجدول المرفق بمقترح المشروع؟

(4) هل يمكن إقامة مراكز مماثلة في أقاليم أخرى من القارة من أجل إعطائه الصبغة

القارية؟

162- ردًا على ذلك، شكر سفير الجمهورية التونسية جميع الوفود لدعمها المقترح وقدم

الردود على الاستفسارات كما يلي:

(1) سيتم تمويل المشروع من خلال التمويل العام وسوف لا تكون له أية آثار مالية

على ميزانية الإتحاد الأفريقي. وتعهد بتقديم مزيد من المعلومات إلى الدول

الأعضاء حول الجدول المرفق بالمشروع في حينه.

(2) سيوجه مقترح إنشاء مراكز مماثلة في الأقاليم الجغرافية الأخرى من القارة إلى

السلطات ذات الصلة في تونس لبحثه.

163- في الختام، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين المقترح وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) الإحاطة علماً بمقترح الجمهورية التونسية ومشروع المقرر المقدم بشأنه؛

- (2) التأكيد على الأهمية الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة؛
- (3) الإحاطة علماً بأن المركز المقترح إنشاؤه في تونس سوف لا تكون له آثار مالية على ميزانية الاتحاد والإعراب عن التقدير لجهود الجمهورية التونسية في هذا الصدد؛
- (4) طلب تقديم الجمهورية التونسية مزيداً من المعلومات حول خطتها المالية لإنشاء مثل هذا المركز واستدامته.

القسم الحادي عشر: ما يستجد من أعمال:

164-نوقشت مسألتان تحت هذا البند من جدول الأعمال.

- (1) استعمال اللغة الأسبانية كلغة عمل رسمية للاتحاد الأفريقي: ذكر ممثل جمهورية غينيا الاستوائية بأن المسألة قد نوقشت في القمم السابقة للاتحاد الأفريقي وطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وعملية كفيلة باستعمال اللغة الأسبانية كلغة عمل رسمية.
- (2) عملية قمة إفريقية - أمريكا الجنوبية: أبلغ ممثل جمهورية غينيا الاستوائية أيضاً لجنة الممثلين الدائمين بأنه قد عقدت حتى الآن قمتان بخصوص عملية قمة إفريقية - أمريكا الجنوبية. حيث انعقدت الأخيرة في فينزويلا في سبتمبر 2009 ومن المقرر أن تنعقد القمة التالية في ليبيا في 2011 وأكد أنه بسبب الأزمة السياسية الجارية في هذا البلد، قد يكون من الصعب عقد القمة المذكورة هنالك. كما أفاد لجنة الممثلين الدائمين بالعرض الذي تقدمت به جمهورية غينيا الاستوائية لاستضافة قمة إفريقيا - أمريكا اللاتينية المقبلة بغية الحيلولة دون توقف هذه العملية الهامة.

165- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالطلب المتعلق باستخدام اللغة الأسبانية كلغة عمل رسمية للاتحاد الأفريقي، فضلا عن العرض المقدم لاستضافة قمة إفريقيا - أمريكا الجنوبية المقبلة. وفي هذا الصدد، طلبت من حكومة غينيا الاستوائية إضفاء الصبغة الرسمية على طلبها وفقا للقواعد والإجراءات.

القسم الثاني عشر: موعد ومكان انعقاد الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي:

166- سوف يبحث هذا البند المجلس التنفيذي.

القسم الثالث عشر: اعتماد مقررات الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي:

167- سوف يبحث هذا البند المجلس التنفيذي.

القسم الرابع عشر: بحث مشاريع مقررات وإعلانات الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر:

168- سيقوم ببحث هذا البند المجلس التنفيذي.

القسم الخامس عشر: بحث مشروع جدول أعمال الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر:

169- بحثت لجنة الممثلين الدائمين هذا البند وانفقت على جدول الأعمال وفقا لقواعد إجراءات المجلس التنفيذي.

القسم السادس عشر: اعتماد التقرير:

170- في ختام المداولات، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين تقريرها وأوصت بعرضه على المجلس التنفيذي لبحثه.

المراسم الختامية:

171- في كلمته الختامية، وجه رئيس لجنة الممثلين الدائمين الشكر إلى جميع الوفود والمفوضية والمترجمين الفوريين والتحريريين على تعاونهم وإسهامهم في إنجاح المداولات. ثم أعلن انتهاء أعمال الدورة العادية الثانية والعشرين للجنة الممثلين الدائمين.

2011

Permanent Representatives' Committee Twenty-First Ordinary Session

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4492>

Downloaded from African Union Common Repository